# التداعيات الاقتصادية لجائحة كوفيد-١٩

# على الاقتصاد المصرى وآليات مواجهتها

# The economic repercussions of the Covid-19 pandemic on the Egyptian economy and confrontation mechanisms


إعداد

د /مروه فتحى البغدادى

الاستاذ المساعد بقسم الاقتصاد والماليه العامه بالمعهد المصرى

لأكاديمية الإسكندريه للإداره والمحاسبه بالاسكندريه

**Marwa Fathy Elboghdady**

***Assistant Professor, Department of Economics and Public Finance***

***At the Egyptian Institute of Alexandria Academy for Management and Accounting in Alexandria***

# التداعيات الاقتصادية لجائحة كوفيد-١٩ على الاقتصاد المصرى وآليات مواجهتها

**الملخص**

بالنظر إلى المتغيرات التي مر بها العالم، منذ ظهور فيروس كورونا وانتشاره بين جميع الدول ، ظهرت تداعياته الاقتصادية والاجتماعية على معظم اقتصادات العالم ، بما في ذلك مصر. تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على تأثير وباء كورونا على الاقتصاد المصري ، من خلال تحليل واقع طبيعة المتغيرات الاقتصادية الخارجية ، وكذلك التعامل مع مؤشرات الاقتصاد الكلي. فضلا عن التعرض بالتفصيل لمختلف السياسات الاقتصادية والتدابير التي اتخذتها الحكومة المصرية في مواجهة تداعيات وباء كورونا.

تستخدم الدراسة منهجية محددة تعتمد على التحليل الوصفي والاستقرائي لمؤشرات ميزان المدفوعات وتشمل(السياحة ، التجارة الدولية ، الاستثمار الأجنبي المباشر ، تحويلات العمال ، إيرادات قناة السويس ، ميزان المدفوعات).

وذلك لتسليط الضوء على تداعيات وباء كورونا على أداء الاقتصاد المصري نتيجة علاقاته الاقتصادية مع العالم الخارجي. وكذلك تحليل مؤشرات الاقتصاد الكلي الداخلية مثل (معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ، والبطالة وسوق العمل ، ومعدل التضخم ، وأسعار الصرف ، والموازنة العامة ، وحجم الدين العام). وذلك لتسليط الضوء على تداعيات وباء كورونا على أداء الاقتصاد المصري.

توصلت الدراسة إلى بعض النتائج أهمها:

- التغيرات الاقتصادية الخارجية الناتجة عن علاقات مصر بدول العالم الخارجي كانت الأكثر تضررا من وباء كورونا وخاصة السياحة والتجارة الدولية.
- بالرغم من تأثير وباء كورونا على الأداء الداخلي للاقتصاد المصري ، إلا أنه تمكن من الحفاظ على معدل نمو اقتصادي إيجابي بنسبة ٣،٦٪ بنهاية عام ٢٠٢٠. وانحصر التأثير في الموازنة العامة المصرية ، مع الأخذ في الاعتبار ارتفاع مخصصاتها. الإنفاق على قطاع الصحة والتعليم وإجراءات الحماية الاجتماعية.
- ساهم تنويع هيكل الاقتصاد المصري بشكل كبير في مواجهة الأزمة ، وكذلك نتائج برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي بدأته الحكومة المصرية في عام ٢٠١٦ قبل أزمة فيروس كورونا. إضافة إلى ذلك ، فإن طبيعة السياسات والإجراءات التي اتخذتها مصر لمواجهة تداعيات الوباء على الاقتصاد ، كل ذلك ساهم في التخفيف من آثار أزمة وباء كورونا على الاقتصاد المصري.

**Abstract:**

**Considering the world's changes, since the emergence of the Coronavirus and its spread among all countries, its economic and social repercussions have appeared in most of the world's economies, including Egypt. This study aims to shed light on the impact of the Corona epidemic on the Egyptian economy, by analyzing the reality of the nature of external economic variables and dealing with macroeconomic indicators.**

**As well as exposure in detail to the various economic policies and measures taken by the Egyptian government in the face of the repercussions of the Corona epidemic.**

**The study uses a specific methodology based on a descriptive and inductive analysis of the balance of payments indicators and includes (tourism, international trade, foreign direct investment, worker's remittances, Suez Canal revenues, and the balance of payments).**

**This is to highlight the repercussions of the Corona epidemic on the performance of the Egyptian economy resulting from its economic relations with the outside world. As well as analyzing internal macroeconomic indicators such as (GDP growth rates, unemployment and the labor market, inflation rate, exchange rates, the general budget, and the size of public debt); This is to highlight the repercussions of the Corona epidemic on the performance of the Egyptian economy.**

**The study reached a few results, the most important of which are:**

- **The external economic changes resulting from Egypt's relations with the countries of the outside world, were the most affected by the Corona epidemic, especially tourism and international trade.**
- **Despite the impact of the Corona epidemic on the internal performance of the Egyptian economy, it managed to maintain a positive economic growth rate of 3,6 % by the end of 2020. The impact was limited to the Egyptian public budget, considering its higher allocations for spending on the health sector, education, and social protection measures.**
- **The diversification of the structure of the Egyptian economy contributed significantly to facing the crisis, as well as the results of the economic reform program that the Egyptian government started in 2016 before the Coronavirus crisis. In addition to this, the nature of the policies and measures taken by Egypt to confront the repercussions of the epidemic on the economy, all of this has contributed to mitigating the effects of the Corona epidemic crisis on the Egyptian economy..**

**Keywords: Corona epidemic, Egyptian economy, macroeconomic indicators.**

## مقدمة

أحدثت جائحة كوفيد-١٩ صدمة عالمية ، إختلف تأثيرها الاقتصادي عن أي أزمة اقتصادية سابقة في كونها ذات تأثير مزدوج على الدول النامية ما بين تأثر اقتصاداتها داخلياً بالأزمة والأثار التي تنتقل إليها بالعدوى مما أصاب الاقتصادات الكبرى وفي مقدمتها الصين، والولايات المتحدة،ودول الاتحاد الأوروبي. وقد ذهبت العديد من التحليلات الاقتصادية إلى أن هذه الأزمة من شأنها أن تنقل اقتصادات العالم كليا إلى وضع أشبه ما يكون- إن لم يكن أسوأ - بالكساد الكبير الذي ساد العالم في ثلاثينات القرن الماضي. في ضوء المتغيرات التي مر بها العالم، منذ ظهور فيروس"كوفيد ١٩" وانتشاره بين جميع الدول، ظهرت تداعياته الاقتصادية والاجتماعية على معظم اقتصادات العالم ومنها مصر.

أهمية الدراسة:

سادت حالة من عدم اليقين بشأن كيفية تأثر الاقتصاد المصرى لهذه الجائحة. ومن هذا المنطلق كان من الضرورى التعرض بالتحليل إلى طبيعة تأثر الاقتصاد المصرى بجائحة كوفيد-١٩، والسياسات التى طبقتها الحكومة المصرية لمواجهة تلك التداعيات، لتقييم درجة التأثر ومدى فاعلية تلك السياسات وتنوعها فى مواجهة الجائحة.

هدف الدراسة:

تستهدف الدراسة إلقاء الضوء على آليات مواجهة جائحة كوفيد-١٩. فى بعض القطاعات الاقتصادية التى تأثرت سلباً بالجائحة " مثل قطاع السياحة، وايرادات قناة

السويس، وقطاع الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وذلك وفقا للبيانات الصادرة من الجهات المعنية فى مصر، مع تسليط الضوء على جهود السلطات المصرية لمواجهة التداعيات الاقتصادية للفيروس والحيلولة دون انتشاره وآليات مواجهتها والتكيف معها لتخفيف الآثار الاقتصادية الناجمة عنها فى الأجل القصير والمتوسط.

**منهجية الدراسة:**

تستند الدراسة إلى المنهج الوصفى التحليلى لإبراز تأثير تداعيات الأزمة على الاقتصاد المصرى والتخفيف من حدتها والتكيف معها فى ضوء السياسات العالمية والبيانات المتاحة من الجهات الرسمية فى مصر والمنظمات الدولية الآخرى.

**مشكلة البحث**

تكمن مشكلة البحث فى الاجابة على التساؤل الرئيسى المتمثل فى عنوان البحث:ما هي تداعيات جائحة كوفيد-١٩ المستجد على الاقتصاد المصري؟ وتثير الدراسة عدد من الأسئلة الفرعية المترتبة علية، تتمثل فى:عرض كيفية ظهور جائحة كوفيد-١٩ فى مصر.ومن ثم تتطرق الدراسة إلى الإجابة على ما يلى:

- التداعيات الاقتصادية لجائحة كوفيد-١٩
- آليات مواجهة جائحة كوفيد-١٩ فى القطاعات الاقتصادية
- انعكاسات جائحة كوفيد-١٩ على أداء الاقتصاد الكلى المصرى

**خطة الدراسة:**

المبحث الأول: التداعيات الاقتصادية لجائحة كوفيد-١٩

المبحث الثانى: آليات مواجهة جائحة كوفيد-١٩ فى القطاعات الاقتصادية

المبحث الثالث: انعكاسات جائحة كوفيد-١٩ على أداء الاقتصاد الكلى المصرى

## المبحث الأول

## التداعيات الاقتصادية لجائحة كوفيد-١٩

**تمهيد: ماهية فيروس كوفيد-١٩ وكيفية ظهوره فى مصر**

يعد فيروس كوفيد- ١٩من سلالة تسمى سارس، وكان أول ظهور له في مدينة ووهان الصينية ويشتمل علي نتوءات شوكية على سطحه وينشط البروتين الخاص به عن طريق أنزيم يسمى "فورين" وهذا الأنزيم موجود في الخلية البشرية مثل خلايا الرئتان، فتقوم النتوءات الشوكية هذه بالالتصاق بجدار الخلية وتسبب المرض بعد أسبوعين من الإصابة بالفيروس، ويسبب أعراض حادة منها الحمى، إنعدام حاستي الشم والتذوق، وضيق التنفس.

منذ أعلنت الحكومة الصينية عن ظهور أول حالة إصابة بفيروس كوفيد- ١٩ حتى اجتاح الوباء العالم في فترة وجيزة لم تتجاوز أيام، وأعلنت غالبية دول العالم تباعا عن اكتشاف حالات إصابة في أوساط مواطنيها. اتخذت غالبية دول العالم في بادئ الأمر سياسات تحوطية في المطارات الدولية للقادمين من الصين، إلا أنه بعد حين أصبحت التدابير الاحترازية في هذه المطارات تُطبق على جميع المسافرين جواً وبحراً من وإلى أي دولة حول العالم باتباع إجراءات الكشف الحراري الإلزامية للمسافرين. بالتالي سادت التحركات البينية بين دول العالم نوع من التحفظ طال دول الإتحاد الأوروبي التي أيضا أغلقت الحدود الجغرافية فيما بينها.

ولقد تزايدت الإعداد للحالات المصابة بشكل كبير ومتسارع في جميع أنحاء العالم مع اقتران ذلك بزيادة إعداد الوفيات أيضا، ولمنع العدوى، وحصر المرض تم اتخاذ إجراءات احترازية دولية منها غلق المنافذ بين الدول من مطارات وموانئ، غلق

العديد من النوادي والأماكن الترفيهية وغلق المدارس والجامعات كما تم غلق العديد من القطاعات الاقتصادية في معظم دول العالم، وذلك لتقليل الاختلاط وبالتالي الحد من انتشار الوباء.

أعلنت منظمة الصحة العالميةWHO فى ٣٠ يناير عام ٢٠٢٠.أن فيروس Covid-19 جائحة عامة تحتاج إلى الاهتمام الدولي، وقد أبلغت غالبية دول العالم عن حالات مؤكدة لجائحة، بعد اكتشاف حالات مدينة ووهان الصينية، وقد كانت أول حالة تم الكشف عنها فى مصر يوم ١٤ فبراير ٢٠٢٠، وبما أن الصين هي الشريك التجاري الرائد فى أفريقيا، وبالتالي كان أحجام السفر إلى الصين له الأثر الشديد والبالغ على الاقتصاد فى قارة أفريقيا.

فقد تم بالفعل اتخاذ العديد من التدابير لمحاولة السيطرة على الحالات المحتملة إصابتها والقادمة من الصين، ومع ذلك فإن القدرة على الحد والسيطرة المحلية بعد انتشار الجائحة يعتمد على تطبيق وتنفيذ التدابير الصارمة ومدى الكشف والوقاية من جانب الدول الأخرى، وتشمل هذه التدابير المراقبة المكثفة والتحديد السريع للحالات المشتبه بها ، تليها نقل المريض والعزلة والتشخيص السريع والتتبع ومتابعة جهات الاتصال المحتملة والمخالطة له ويعتمد تطبيق مثل هذه الإجراءات على مجموعة القدرات الفنية والتشغيلية لدى وزارات الصحة والمختبرات وجاهزية البني التحتية والموارد المتاحة لكل دولة للحد من انتشار الجائحة. ([1])

(1) WHO Emergency Committee. Statement on the second meeting of the International Health Regulations (2005) Emergency Committee regarding the outbreak of novel coronavirus (COVID-19).Geneva: WHO, 2020. https://www.who.int/news-room/detail/30-01-2020-statement-onthe-second-meeting-of-the-international-healthregulations-(2005)-emergency-committee-regarding-the-outbreakof-novel-coronavirus-(COVID-19).تاريخ الدخول 31 مارس 2023

تم تحديد قدرة الدول على الكشف والاستجابة للحالات بمؤشرين، الأول هو مدى التأهب باستخدام مراقبة اللوائح الصحية الدولية لمنظمة الصحة العالمية ، والثاني هو إطار لتقييم مدى القوة أو الضعف باستخدام مؤشر الأمراض المعدية ،وكشفت النتائج عن وجود ثلاث أقسام لمدى التعرض للجائحة، القسم الأول الدول التي لديها أعلى مخاطر لاستيراد الفيروس وهي "مصر والجزائر وجنوب أفريقيا"، أما القسم الثاني فهي دول درجتها متوسط إلى مرتفع" للقدرة على الاستجابة لتفشي المرض،وهي الدول المعرضة لمخاطر مع دولة" مثل نيجيريا وإثيوبيا والسودان وأنغولا وتنزانيا وغانا وكينيا، أما القسم الثالث هي الدول التي لديها قدرة متغيرة وضعف شديد.يجب إعطاء الأولوية للموارد والمراقبة المكثفة وبناء القدرات الصحية بشكل عاجل فى الدول ذات المخاطر المعتدلة والتي قد تكون غير مستعدة للكشف عن الحالات المعدية ومحاولة الحد من انتشارها وزيادتها.([1])

إن الكوارث الطبيعية أو الأحداث المناخية، مثل الأعاصير والفيضانات أو الزلازل الكبيرة، قد تؤدي إلى صدمات في الإمداد أيضا، وينطبق هذا أيضا على الأحداث التي من صنع الإنسان، مثل الحروب.ونظراً لكون الأجور المتغير الأساسى المتلقى لأثر الصدمات الاقتصادية فى سوق العمل فى حالة مرونة الأجور. فإن معدلات التشغيل تتأثر أيضا بشكل أكبر فى حالة الدول التى تعانى من جمود الأجور حيث ينخفض الناتج بسبب الصدمات السالبة،وبالتالى ينخفض الطلب على العمل، الأمر الذى يؤدى إلى انخفاض مستوى التشغيل الكلى. وفى ضوء ماسبق، نتناول تداعيات كوفيد-١٩ على الاقتصاد المصرى من خلال ما يلى:

---

(١) د/إسلام محمد شاهين:تداعيات جائحة كورونا المستجدCovid-١٩ على الاقتصاد المصرى،مجلة مصر المعاصرة،الجمعية المصرية للاقتصادالسياسى والاحصاء والتشريع، العدد ٥٤٠، القاهرة،اكتوبر ٢٠٢٠،ص٢٠٦.

المطلب الأول : مراحل تطور انتشار جائحة كوفيد-١٩

المطلب الثانى : التداعيات الاقتصادية السلبية لإنتشار جائحة كوفيد-١٩

## المطلب الأول

## مراحل تطور انتشار جائحة كوفيد-١٩

أعادت جائحة كوفيد١٩ الجدل حول جدوى وإمكانية صمود العديد من الأفكار والنظم الاقتصادية التي سادت النظام الاقتصادي الحديث مثل العولمة والرأسمالية والتكامل الاقتصادي...الخ. ويمكن من خلال الشكل التالي رقم(١) تتبع الاثار الاقتصادية الكلية المحتملة للجائحة. وفقاً لهذا الشكل فإن التأثيرات الاقتصادية الكلية لكوفيد١٩ تمر بعدة مراحل أو موجات، حيث تبدأ في موجتها الأولي- بإحداث صدمة في الإنتاج المحلي نتيجة انخفاض مستويات التشغيل بل وغلق العديد من مؤسسات الإنتاج المحلية تزامناً مع الإجراءات الاحترازية للمرض وهوما يترتب عليه انخفاض حاد في الإنتاج المحلي يؤدي بدوره إلى خلل في الإنتاج في إطار سلاسل الإنتاج أو التوريد العالمية.

كما أنه يؤدي إلى انخفاض متزامن في الطلب المحلي نتيجة انخفاض الدخل من جهة وحالة عدم اليقين في المستقبل من جهة أخرى. هذا بالإضافة إلى انخفاض الطلب على القطاعات التي تأثرت مباشرة بالأزمة مثل الموارد الطبيعية نتيجة انخفاض الطلب العالمي مع تأثر الإنتاج والسياحة والنقل والخدمات الموجستية متسبباً بدوره في صدمة جديدة للعرض المحلي.

ويجدر الملاحظة هنا أن التغيرات التي تطرأ على الطلب المحلي تختلف وفقاً لطبيعة السلع فبينما يرتفع الطلب على السلع الأساسية مثل الغذاء،المستمزمات الطبية وغيرها من الاحتياجات الأساسية بصورة كبيرة، فإن الطلب على السلع غير الأساسية أو الضرورية في مثل هذه الأزمات يشيد انخفاضاً حاداً. هذا بالإضافة للتأثير المباشر على حركة الأفراد على المستوى المحلي والخارجي ([1]) .

هذه التأثيرات التي اجتاحت الطلب والعرض المحلي تخلف في الموجة أو المرحلة الثانية أثراً جوهرياً على العرض والطلب العالميين وسلاسل الانتاج أو التوريد العالمية خاصة أن الدول التي أصابتها الجائحة في البداية تعد من الدول التي تلعب دوراً محورياً في الاقتصاد العالمي مثل الصين ودول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية حيث تؤثر بصورة كبيرة على حركة التجارة العالمية وتدفقات رؤوس الأموال.

أما في المرحلة أو الموجة الثالثة، فتبدأ التأثيرات الاقتصادية للجائحة في الانعكاس على مؤشرات الاقتصاد الكلي، حيث ينخفض كلاً من العرض الكلي والطلب الكلي، كما ترتفع معدلات التضخم خاصة في أسعار السلع الأساسية لارتفاع الطلب عليها وكذلك السلع الواردة من الخارج لانخفاض المعروض وصعوبات النقل، في مقابل انخفاض أسعار السلع غير الأساسية لانخفاض الطلب عليها. بالإضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة نتيجة قيام العديد من مؤسسات الإنتاج بتسريح جزء من العمالة سواء بسبب الإجراءات الاحترازية أو بسبب انخفاض الطلب على المنتجات في حالة السلع

(1) Suborna Barua : Understanding Coronanomics: The Economic Implications of the Coronavirus (Covid-19) Pandemic, 2020 .

غير الأساسية إلا لو كانت تتمتع بقدر من المرونة يمكنها من التكيف مع التغيرات الطارئة.

كذلك قد تؤدي التغيرات التي طرأت على التجارة الدولية إلى إحداث تأثير على سعر الصرف، ويتوقف هذا التأثير بالطبع على الهيكل الاقتصادي للدولة ومدى وطبيعة ارتباطه بالأسواق العالمية. كذلك قد تؤدي الأزمة إلى ارتفاع معدلات الاستدانة الخارجية لتوفير التمويل اللازم لمواجهة الأزمة وتوفير الاحتياجات والخدمات الطبية والاجتماعية وكذلك موجة التأثيرات الاقتصادية للأزمة خاصة في الدول النامية.

كل هذه التأثيرات تؤدي في الموجه الرابعة والخامسة إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي العالمي ودخول الاقتصاد العالمي إلى مرحمة من الكساد، كما أنها من المتوقع أن تؤدي إلى إحداث تغيرات هيكلية في نظام الاقتصاد العالمي والفاعليين الرئيسيين فيه وعلى العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية.

شكل رقم (١) : الخط الزمنى لإنتشار جائحة كوفيد-١٩

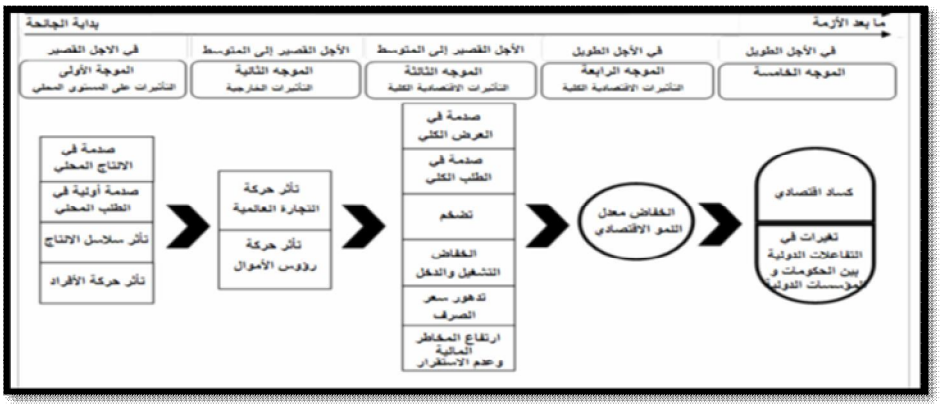


**Source: Suborna Barua: Understanding Coronanomics: The economic implications of the coronavirus (COVID-19) pandemic,2020**

## المطلب الثانى

## التداعيات الاقتصادية السلبية لإنتشار جائحة كوفيد-١٩

خلفت الأزمة آثاراً هيكلية واسعة النطاق فى كافة القطاعات الإنتاجية الرئيسة لدى كافة دول العالم،إذ تحتاج إلى تبنى سياسات مالية ونقدية شديدة الفعالية لمواجهة ما أحدثتة الجائحة من صدمات خارجية انعكست على تدفق رؤوس الأموال وسلاسل القيمة المضافة ومدى ارتباطها بالأسواق العالمية، والطلب الخارجى على قطاعات معينة، من أبرزها قطاع البترول، وقطاع السياحة، وقطاع النقل والخدمات اللوجيستية. فقد أشار صندوق النقد الدولى فى تقريرة السنوي، إلى أن الاقتصاد العالمى قد شهد انكماش حاد بلغت نسبتة -٣%خلال عام ٢٠٢٠، كما توقع حدث تعافى جزئى فى النصف الثانى لعام٢٠٢١ ([1])

شهد نمو الاقتصاد العالمي تباطؤا في حد ذاته حتى قبل ظهور فيروس كوفيد-١٩ نتيجة للتحديات التي تواجهه والمتمثلة في التوترات التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، والمخاطر الجيوسياسية، فضلاً عن تقلب الأوضاع في بعض دول العالم.

وقد خفض صندوق النقد الدولي توقعاته بشأن النمو الاقتصادي العالمي قبل تفشي الوباء في عام ٢٠٢٠ في أعقاب ظهور الفيروس، فيما يتجه حاليا إلى تعديل هذه التوقعات بعد انتشار الفيروس أخذاً بالاعتبار تأثيره السلبي على جانبي العرض

(1)IMF: "World Economic Outlook", April 2020, https://www.imf.org/~/media/Files/Publications/WEO/2020/April/English/text.ashx?la=en

والطلب العالميين، خصوصا بعد تباطؤ محددات الطلب العالمي المتمثلة في الاستهلاك والاستثمار العالميين، بالإضافة إلى حركة التجارة الدولية التي أصيبت بحالة من الشلل عقب إغلاق الدول حدودها، وتقييد انتقالات السلع والأفراد،حيث أشار في هذا الصدد إلى دخول الاقتصاد العالمي في مرحلة ركود أعمق من تلك التي شهدها خلال الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨. (١) وفي ضوء ذلك، نشير إلى التداعيات الاقتصادية لمواجهة انتشار كوفيد-١٩ على المستوى العالمي أولا ، ثم فى مصر ثانيا، وذلك على النحو التالى...

**أولاً: التداعيات الاقتصادية لمواجهة انتشار كوفيد-١٩ عالميا .**

يعد تحديد تلك التداعيات وتأثيراتها فى تلك المرحلة أمر يحتاج إلى دقة،إذ تزداد صعوبته مع طول فترة الفيروس وانتشاره، حيث يؤدى ذلك إلى التباطؤ فى النشاط الاقتصادى وتعثر المزيد من الشركات مما سيضع المزيد من الضغوط على المؤسسات المالية. وفى ظل تلك التداعيات وتأثيراتها السلبيه على مختلف الأنشطة الإنتاجية والخدمية. وقد تعرضت محافظ الإئتمان الخاص بتلك المؤسسات والملاءه المالية بها للخطر. حيث أن تزايد حجم الديون المتعثره كان سبب أساسي لضعف الملاءه المالية للبنوك. فضلا عن أن شعور الأفراد بالقلق وعدم وضوح الرؤيه المستقبلية فى ظل تداعيات الجائحة ، قد دفع البعض إلى سحب مدخراتهم من البنوك مما أدى إلى تزايد الضغط على البنوك . (٢)

---

(1) IMF: "World Economic Outlook: Tentative Stabilization, Sluggish Recovery?", Jan.2020.

(2) Thorsten Beck, "Finance in the times of Coronavirus", in Baldwin R. and Weder di Mauro, B. (ed.) "*Economics in the time of COVID-19*", CEPR Press, 2020.

ومن جهة اخرى، فقد ترتب على ذلك تزامن بعض الصدمات الاقتصادية المتتالية والمتزامنة أيضا التى ترتب عليها تزايد ملحوظ فى معدلات الفقر وإعاقة تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية فى عام٢٠٢٠ مقارنة بعام ٢٠١٩. وقد كان من أبرز هذة الصدمات التى إجتاحت معظم دول العالم : تراجع معدلات الإنتاج وانخفاض أداء القطاعات الخدمية ، وتراجع حركة التجارة العالمية . وما قديترتب عليها من انخفاض إيرادات الشركات، وتراجع مستويات أسعار الأسهم. بالإضافة إلى انخفاض مستويات الأجور وارتفاع معدلات البطالة.

وقد جاء فى تقييم الوضع الاقتصادى الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية عن انكماش الاقتصاد العالمى بمعدل بلغ متوسطة ٦،٦٪خلال السنة المالية٢٠١٩-٢٠٢٠، مقابل نموه بمعدل٢،٦٪خلال السنة المالية السابقة، على خلفية انكماش الاقتصادات المتقدمة والناشئة على حد سواء، بتأثير من التداعيات الاقتصادية الناجمة عن انتشار جائحة كوفيد-١٩، وما استتبعها من عمليات الإغلاق التى ألحقت أضرارًا جسيمة بقطاعات السفر والسياحة والترفيه، وتسببت فى تعطل سلاسل الإمداد العالمية وانخفاض الإنتاجية، علاوة على انكماش ناتج القطاع الصناعى وحجم التجارة السلعية خلال فترة الجائحة. فقد انخفض ناتج اقتصادات كل من الولايات المتحدة، ومنطقة اليورو، واليابان، والمملكة المتحدة. وتراجع معدل نمو التجارة العالمى بمقدار٣،٧٥% ليشمل معظم دول العالم بصفة عامة، وقارة آسيا ومنطقة المحيط الهادى وشمال أوروبا بصفة خاصة. وهو الأمر الذى ينذر بأزمة كساد عالمى أشبة بأزمة الكساد التضخمى فى مطلع القرن الماضى. ([1])

(1)Organization for Economic Co-operation and Development (OECD), "Coronavirus: The world economy at risk", *OECD Interim Economic Assessment*, March 2, 2020.

كما توقعت منظمة العمل الدولية تأثر أسواق العمل أيضا وتزايد معدلات البطالة خلال عام٢٠٢٠ حيث خسر العالم ما يقرب من١٩٣،٣ مليون فرصة عمل مقارنة بحوالى ١٨٨ مليون فرصة عمل. وبالتالى تزايد عدد الفقراء وارتفعت معلات البطالة فى كافة الدول خلال فترة الجائحة. (١)

وعلى صعيد الاقتصادات الناشئة، سجل اقتصاد الصين تباطؤًا حادًا، بينما انكمش ناتج كل من الهند، والبرازيل وروسيا، وجنوب أفريقيا. أما عن البطالة، فقد أسفر انكماش الاقتصاد العالمى عن ارتفاع معدلاتها إلى مستويات قياسية فى العديد من الاقتصادات المتقدمة كالولايات المتحدة، ومنطقة اليورو، واليابان، وكندا، وكذلك فى الاقتصادات الناشئة كالصين والهند وروسيا والبرازيل، حيث بلغت ٨,٣ ٪ على مستوى دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية فى نهاية يونيو ٢٠٢٠ مقابل ٥,٢ ٪ فى يونيو ٢٠١٩. وقد تراجع معدل التضخم السنوى على مستوى دول المنظمة المذكورة إلى١,١٪ فى نهاية يونيو ٢٠٢٠، مقابل٢,١٪ فى نهاية يونيو٢٠١٩ بتأثير من الانخفاض الحاد فى أسعار الطاقة.(٢)

وقد اتجهت العديد من الاقتصادات الكبرى إلى تيسير سياساتها النقدية خلال فترة العرض لدعم اقتصاداتها، وخاصة بعد تفشى الجائحة. فعلى صعيد الاقتصادات المتقدمة خفض مجلس الاحتياطى الفيدرالى سعر الفائدة الأساسى خمس مرات بواقع٢٢٥ نقطة أساس، فى مارس٢٠٢٠ بدء برنامج التيسير الكمى وتعهد بشراء

(1) International Labor Organization (ILO), "COVID-19 and the world of work: Impact and policy responses", *ILO Monitor*, N.1, March 18, 2020.

(2) WTO : New WTO indicator finds services trade weakening into second half of 2019", Services Trade Barometer, Sep 2019.

كميات غير محدودة من سندات الخزانة والأوراق المالية المدعومة بالرهن العقارى من أجل ضمان توافر الائتمان.

وفى منطقة اليورو، قرر وزراء مالية الدول الأعضاء فى أبريل ٢٠٢٠ إنشاء ثلاث شبكات أمان اجتماعى بقيمة ٥٤٠ مليار يورو للأفراد والشركات والحكومات. وأقرت اليابان فى ذات الشهر حزمة مالية كبرى بقيمة ١٠٨ تريليون ين (٩٩٠ مليار دولار) لتحفيز اقتصادها، استهدفت دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة والعمالة المتضررة.

وعلى صعيد الاقتصادات الناشئة، أعلنت الصين فى مايو ٢٠٢٠ عن حزمة تحفيز قدرها ٣,٦ تريليون يوان ( ٥٠٦ مليار دولار) لدعم التعافى الاقتصادى، وأقرت الهند فى ذات الشهر حزمة إجراءات مالية بقيمة ٢٠ تريليون روبية ( ٢٦٦ مليار دولار) بغرض توفير السيولة اللازمة للشركات والمؤسسات المالية غير المصرفية، وتقديم الدعم للمزارعين.

وفيما يخص أهم السلع الأولية، سجلت أسعار البترول تراجعًا حادًا بمعدل٣٧٪ خلال فترة الجائحة نظرًا لزيادة فائض المعروض، وتراجع الطلب فى ظل إجراءات الإغلاق المتبعة لمواجهة جائحة كوفيد-١٩، والقيود المفروضة على حركة السفر، وارتفاع المخاوف بشأن اندلاع موجة ثانية منها. أما أسعار الذهب، فقد ارتفعت بمعدل ٢٧,٤٪ على خلفية تزايد الطلب عليه كملاذ آمن، وخاصة من جانب البنوك المركزية فى ضوء التداعيات سالفة الذكر، وتزامنها مع تصاعد حدة التوترات السياسة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران.

**ثانياً: التداعيات الاقتصادية لمواجهة انتشار كوفيد-١٩فى مصر.**

**تعتبر مصر شريك تجارى رئيسى للعديد من الدول التى تأثرت بجائحة كوفيد-١٩. لذا من المنطقى أن تتأثر مصر بعدوى سلاسل الإمداد وانخفاض مستويات الطلب وتراجع تدفقات الاستثمارات الأجنبية. فلقد تأثرت قطاعات السياحة والطيران والتجارة ، وبعض القطاعات الصناعية تأثراً سلبيا من جراء تلك الأزمة، كما انخفضت الصادرات وتراجعت كلمن ايرادات قناة السويس وتحويلات العاملين بالخارج...الخ.([1])**

**ووفقا لما أشارت إلية بعض الدراسات المتخصصة،([2]) فقد كان من المتوقع انخفاض تحويلات العاملين بالخارج، وايرادات قناة السويس بنسبة ١٠% منذ منتصف مارس ٢٠٢٠، كما توقع أيضا انخفاض إيرادات السياحة بما يقرب من حوالى ٣٥% من الإيرادات المتوقع تحقيقها خلال هذا العام مع توقع استمرار تأثيرها السلبى حتى منتصف عام ٢٠٢١. كما توقع أيضا تراجع كل من الصادرات والواردات الصناعية على التوالى بنحو ١٤% و٧% خلال الفترة من ابريل ٢٠٢٠ وحتى ابريل ٢٠٢١ .**

**وجدير بالذكر،أن تحويلات العاملين بالخارج قد انخفضت خلال العام المالى ٢٠١٩-٢٠٢٠ بحوالى ١٢%، كما تراجعت ايرادات قناة السويس أيضا بحوالى ١٢،٢% مقارنة بالعام المالي السابق ٢٠١٨-٢٠١٩.كما أدى تراجع التجارة العالمية**

---

(١) د/هبه محمود الباز: "الشمول المالي كمدخل للتعامل مع تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد" ،معهد التخطيط القومى، سلسلة أوراق السياسات، رقم ١٨ ، القاهرة ، يونيو ٢٠٢٠، ص ٨

(٢) المركز المصرى للدراسات الاقتصادية : تحليل قطاعى لتداعيات تأثير كوفيد-١٩ على الاقتصاد المصرى -رأى فى كتاب، الكتاب الخامس عشر، الجزء الأول ،ابريل ٢٠٢٠، ص ١٠

بمقدار ١% إلى انخفاض إيرادات قناة السويس من ٩٥٠: ٩٠٠ مليون دولار خلال العام المالى ٢٠١٩-٢٠٢٠.

ووفقا لبيان وزارة المالية ، فإنة من المتوقع خفض معدل النمو المستهدف خلال العام المالى ٢٠١٩-٢٠٢٠ من ٦%إلى ٤،٢% أى بانخفاض قدرة ١،٨%. بينما انخفض معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى بسعر السوق خلال السنة المالية ٢٠١٩-٢٠٢٠ ليصل إلى ٣,٦٪ مقابل ٥,٦٪خلال السنة المالية السابقة.

وارتفع إجمالى الدين العام المستحق على الحكومة بمعدل ١٢,٧٪ خلال السنة المالية ٢٠١٩- ٢٠٢٠ ليبلغ نحو ٥٢٧٨,٢مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٩-٢٠٢٠.

وبالنسبة لرصيد الدين الخارجى مقوماً بالدولار الأمريكى، فقد بلغ نحو ١٢٣,٥ مليار دولار فى نهاية يونيو ٢٠٢٠ مسجلا زيادة بلغت ١٤,٨مليار دولار مقارنة بنهاية يونيو ٢٠١٩.وارتفعت خدمة الدين العام الخارجى فى النصف الثانى من العام المالى ٢٠١٩-٢٠٢٠ إلى حوالى ١٢،٩ مليار دولار أى ما يعادل ٤ أضعاف خدمة الدين الفعلية فى النصف الأول من ذات العام.

وقد جاءت تلك الزيادة محصلة لارتفاع صافى المستخدم من القروض والتسهيلات بنحو ١٥,٤ مليار دولار، وتراجع أسعار صرف معظم العملات المقترض بها أمام الدولار بنحو٠,٦ مليار دولار. وبالنسبة لمؤشرات الدين الخارجى لمصر فقد جاءت فى الحدود الآمنة وفقا لتصنيف صندوق النقد والبنك الدوليين . (١)

بينما بلغ إجمالى الدين العام المحلى نحو ٤٧٤٢,١ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠٢٠ (مقابل نحو ٤٢٨٢,١ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٩)، وارتفعت نسبته إلى

(١) البنك المركزى المصرى:التقرير السنوى لعام ٢٠٢٠، القاهرة،٢٠٢١ ، ص١٠ وما بعدها

الناتج المحلى الإجمالى إلى٨١,٥٪ مقابل٨٠,٥٪. كما ارتفعت نسبة إجمالى الدين المحلى المستحق على الحكومة إلى ٧١,٥٪ مقابل ٧٠,١٪ فى نهاية يونيو٢٠١٩.وترتب على ذلك تراجع مستويات الاستهلاك مما أدى إلى شبه توقف فى حركة النشاط الاقتصادى المحلى.

ومن جهة أخرى، فقد أسهمت الجائحة فى تعطل بعض الوظائف وتوقف الدخول الخاصة بها والاغلاق النهائى لبعض المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، فضلاً عن تأثر أسر العاملين بالخارج بضعف الأموال المحوله إليهم ،لذا تطلب الأمر سرعة التدخل لدعم الفئات المتضررة.

ولتجاوز الأزمة تضافرت الجهود من قبل مؤسسات الدولة، وقد تم اعتماد حزمة من الاجراءات والسياسات المالية والنقدية للخروج بالأزمة بأقل خسائر ممكنة،ولقد كان لسياسات الشمول المالى والتكنولوجيا المالية دوراً رئيساً فى تيسير العديد من الخدمات مما كان له اثراً إيجابيا على أداء مؤسسات الدولة.

لذا سنتناول فى المبحث التالى السياسات المتبعة للخروج من الأزمة على النحو التالى...

## المبحث الثانى

## إدارة جائحة كوفيد-١٩ فى القطاعات الاقتصادية

**تمهيد وتقسيم:**

أحدثت صدمة انتشار فيروس كوفيد-١٩ أثراً مباشرا على جانبى الاقتصاد الكلى ليس فى مصر فقط ، وإنما فى كافة دول العالم التى اجتاحتها الأزمة.الأمر الذى استدعى تبنى حزمه من التدابير المتنوعة فى ضوء توجيهات صندوق النقد الدولى، وقد تباينت هذه التدابير ما بين " صحية ، ومالية ونقدية ، وتنظيمية ، وأخيرا تدابير إحترازية ووقائية.

المطلب الأول: آليات مواجهة جائحة كوفيد-١٩

المطلب الثانى: قنوات تأثير جائحة كوفيد-١٩ على الاقتصاد المصرى

### المطلب الأول

### آليات مواجهة جائحة كوفيد-١٩

فرضت جائحة كوفيد-١٩ على كافة دول العالم تحديات اقتصادية واجتماعية غير مسبوقة ،الأمر الذى دفع العديد من الهيئات الدولية إلى تقديم حزم تحفيزية لدعم جهود أعضاءها فى الحد من انتشار الفيروس ومواجهة تداعياتة من جهة. ومن جهة

أخرى اضطرت كافة الدول إلى تبنى سياسات عاجلة لمواجهة تداعيات الجائحة اقتصادياً ، واجتماعياً ، وصحياً.

وفى ضوء ذلك نتناول آليات مواجهة جائحة كوفيد-١٩ على المستوى العالمى أولاً ،ثم على مستوى الاقتصاد المصرى ثانيا.

**أولاً :آليات مواجهة جائحة كوفيد-١٩ عالميا**

وقد أصدر صندوق النقد الدولى مجموعة من الخطوات الخاصة بالسياسات المتعلقة بمواجهة الجائحة، وقد تضمنت مجموعة متنوعه من التدابير، وتمثلت فيما يلى:([1])

١- التدابير الصحية: وقد تضمنت هذة المجموعة عدة إجراءات يتعين على الدول إتباعها لإحتواء الفيروس،وتحجيم انتشاره . وقد تضمنت ضرورة إجراء الإختبارات الصحية بصفة مستمرة لضمان توثيق الوضع الخاص بمدى إنتشار الفيروس من عدمة، بالإضافة إلى منح أجازات مدفوعة الأجر، وزيادة الإنفاق العام على الصحة، وتعزيز صناعة المستلزمات الطبية وتفعيل سياسات الإستشارات الطبية عبر الهاتف. فضلاً عن تعزيز الإمداد الطبى اللازم للدول والأفراد الأكثر إحتياجاً.

٢- التدابير النقدية : وتتعلق بدعم جانب الطلب فى البنوك المركزية لتعزيز الثقة،وتيسير ضمان السيولة فى الأسواق المحلية والدولية ، وخفض تكاليف الإقراض،وتعزيز التنسيق مع البنوك المركزيه لدول لمجموعة السبعة للعمل على

(١) د/خالد زكريا أمين: مراجعة تحليلية للتوصيات المقدمة فى التقارير الدولية للتعامل مع التداعيات الاقتصادية والمالية لفيروس كورونا المستجد، معهد التخطيط القومى ، سلسلة أوراق السياسات رقم (٣) ، القاهرة ، مايو ٢٠٢٠ ، ص ٤ وما بعدها.

دعم استقرار الاقتصاد العالمى والأسواق المالية ،بالإضافة إلى تقديم التوصيات للأسواق الناشئة والنامية فيما يتعلق بالتعامل مع الصدمات المتوقعة فى أسعار السلع والتراجع فى تدفقات رأس المال.

٣- التدابير المالية: وتتعلق بدعم السياسة المالية للأفراد والشركات والعمل على تحفيز الطلب، ودعم الأجور للأعمال المتوقفة نتيجة انتشار الفيروس لمنع الإفلاس وتسريح العاملين. بالاضافة إلى تعزيز التخفيضات الضريبية وتقديم حزم تحفيزية مالية عالمية.

هذا من جهة ومن جهة أخرى تقديم صندوق النقد الدولى ترليون دولار لمساعدة الدول على تخطي التداعيات الاقتصادية والمالية والاجتماعية للجائحة، كما أعلنت مجموعة البنك الدولي في١٧مارس٢٠٢٠عن حزمه تمويلية لدعم الدول الأعضاء بقيمة ١٤مليار دولار.

جدير بالذكر أن التمويل سيُستخدم في الاستجابة للطلبات الفورية للدول الأعضاء لتمويل احتياجاتها وأيضًا تقليل الآثار السلبية المحتملة للفيروس،التي سوف تساهم في تعزيز متانة أنظمة الصحة العامة، بما في ذلك احتواء الأمراض وتشخيصها وعلاجها، ودعم القطاع الخاص.

كما أعلن البنك الإسلامي للتنمية عن تخصيص وإتاحة تسهيل ائتماني وتدخلات داعمة بقيمة ٧٣٠ مليون دولار للحد من الآثار الصحية والاجتماعية والاقتصادية السلبية للفيروس.كما ستساهم المؤسسة الدولية الاسلامية لتمويل التجارة بحوالي ٣٠٠ مليون دولار.إضافة إلى ١٥٠ مليون دولار من مؤسسة التعاون الإسلامي لتأمين الاستثمار وتمويل الصادرات.سيقدم التمويل إلى كل من القطاعين العام والخاص للحد من انتشار الوباء وتقليل أثره على الدول الأعضاء.سيتم تقديم التمويل في شكل منح،

وموارد ميسرة،وتمويل تجاري، وإقراض للقطاع الخاص، وتغطية التأمين السياسي والتأمين ضد المخاطر

٤- التدابير التنظيمية: والتى جاءت إستجابة للحفاظ على التوازن بين الإستقرار المالى وسلامة النظام المصرفى واستدامة النشاط الاقتصادى. وقد تضمنت تشجيع البنوك على إتباع تدابير الدعم الاضافية الخاصة بالإعفاء الضريبى لصغار المقترضين ، وبرامج ضمانات الإئتمان.

٥- التدابير الوقائية:وتضمنت التعاون والتنسيق العالمى من قبل دول مجموعة السبعة والاقتصادات الكبرى لإحتواء معدلات الإصابة بالفيروس ودعم تدفق الإمدادات الطبية. بالإضافة إلى تقوية النظم الإدارية لتعزيز قدرة الدول على الإستجابة.

ومع انتشار سلالة "أوميكرون" الجديدة المتحورة من فيروس كوفيد-١٩ فى عام ٢٠٢٢،عادت الدول إلى فرض قيود على الحركة. وأدى تصاعد أسعار الطاقة و الانقطاع في سلاسل الإمداد إلى ارتفاع التضخم واتساع نطاقه عن المستويات المنتظرة، وخاصة الولايات المتحدة والعديد من الاقتصادات الصاعدة والنامية. وباتت آفاق النمو محدودة أيضا في الصين من جراء الانكماش الجاري في قطاع العقارات وبطء تعافي الاستهلاك الخاص مقارنة بالتوقعات.

ويشير الجدول التالى رقم(١)إلى توقع تراجع النمو العالمي فى عام٢٠٢٢ إلى٤،٤%مقابل ٦%في عام٢٠٢١ بانخفاض قدره بمقدار١،٦%، ويرجع ذلك إلى التنبؤ بانخفاض نمو اقتصاد الولايات المتحدة وكذلك فى الصين.([1]) حيث يتوقع انخفاض النمو الاقتصادى بمقدار١،٢% للولايات المتحدة، استنادا إلى إفتراض معدل

(١) صندوق النقد الدولى: تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" أكتوبر٢٠٢٢

يستبعد تطبيق حزمة سياسات المالية العامة الرامية إلى"إعادة البناء بصورة أفضل"، مع الإسراع بسحب إجراءات التيسير النقدي، واستمرار نقص الإمدادات.وذات الأمر في الصين، حيث انخُفِّض توقع النمو الاقتصادى بمقدار٨،٠% نظراً لاضطرابات الجائحة المتعلقة بسياسة عدم التهاون المطلق مع أي حالات عدوى، فضلاًعن استمرار الضغط المالي الواقع على المطورين العقاريين لفترة ممتدة.

توقع استمرار تباطؤ النمو العالمي إلى٣،٨% في عام ٢٠٢٣. وبالرغم من أن هذا المعدل يمثل ارتفاعا بمقدار٢،٠%عن التنبؤ السابق، إلا أنه نتيجة لتحسن لنمو تلقائيا خلال النصف الثاني من عام ٢٠٢٢، غير أن تحقق هذا التنبؤ يتوقف على انخفاض معدلات النتائج الصحية السلبية في معظم الدول بنهاية عام ٢٠٢٢، مقترناً أيضا بتحسن معدلات اللقاح على مستوى العالم وزيادة فعالية الأدوية المتاحة.

وجدير بالذكر، أن ظهور متحورات جديدة من فيروس كوفيد-١٩ يمكن أن يطيل أمد الجائحة ويتسبب في تجدد الاضطرابات الاقتصادية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن انقطاع سلاسل الإمداد، وتقلب أسعار الطاقة، وتركز ضغوط الأجور في أماكن معينة، كلها يعني ارتفاع عدم اليقين بشأن التضخم ومسارات السياسات.

ومع رفع الاقتصادات المتقدمة لأسعار الفائدة الرسمية، قد تظهر مخاطر على الاستقرار المالي وتدفقات رأس المال إلى اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، والعملات، ومراكز المالية العامة – وخاصة مع الزيادة الكبيرة في مستويات الديون خلال العامين الماضيين. وقد تتحقق مخاطر عالمية أخرى في ظل استمرار التوترات الجغرافية-السياسية على ارتفاعها، كما أن الطوارئ المناخية الراهنة تعني أن احتمالات حدوث الكوارث الطبيعية الكبرى لا تزال مرتفعة.

جدول رقم (١) : توقعات النمو الاقتصادى العالمى

| (اجمالي الناتج المحلي الحقيقي، التغير السنوي ٪) | ٢٠٢٠ | توقعات ٢٠٢١ | توقعات ٢٠٢٢ |
|---|---|---|---|
| الناتج العالمي | -٣,٣ | ٦,٠ | ٤,٤ |
| الاقتصادات المتقدمة | -٤,٧ | ٥,١ | ٣,٦ |
| الولايات المتحدة | -٣,٥ | ٦,٤ | ٣,٥ |
| منطقة اليورو | -٦,٦ | ٤,٤ | ٣,٨ |
| ألمانيا | -٤,٩ | ٣,٦ | ٣,٤ |
| فرنسا | -٨,٢ | ٥,٨ | ٤,٢ |
| إيطاليا | -٨,٩ | ٤,٢ | ٣,٦ |
| إسبانيا | -١١,٠ | ٦,٤ | ٤,٧ |
| اليابان | -٤,٨ | ٣,٣ | ٢,٥ |
| المملكة المتحدة | -٩,٩ | ٥,٣ | ٥,١ |
| كندا | -٥,٤ | ٥,٠ | ٤,٧ |
| اقتصادات متقدمة أخرى | -٢,١ | ٤,٤ | ٣,٤ |
| اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية | -٢,٢ | ٦,٧ | ٥,٠ |
| آسيا الصاعدة والنامية | -١,٠ | ٨,٦ | ٦,٠ |
| الصين | ٢,٣ | ٨,٤ | ٥,٦ |
| الهند | -٨,٠ | ١٢,٥ | ٦,٩ |
| آسيان-٥ | -٣,٤ | ٤,٩ | ٦,١ |
| أوروبا الصاعدة والنامية | -٢,٠ | ٤,٤ | ٣,٩ |
| روسيا | -٣,١ | ٣,٨ | ٣,٨ |
| أمريكا اللاتينية والكاريبي | -٧,٠ | ٤,٦ | ٣,١ |
| البرازيل | -٤,١ | ٣,٧ | ٢,٦ |
| المكسيك | -٨,٢ | ٥,٠ | ٣,٠ |
| الشرق الأوسط وآسيا الوسطى | -٢,٩ | ٣,٧ | ٣,٨ |
| المملكة العربية السعودية | -٤,١ | ٢,٩ | ٤,٠ |
| إفريقيا جنوب الصحراء | -١,٩ | ٣,٤ | ٤,٠ |
| نيجيريا | -١,٨ | ٢,٥ | ٢,٣ |
| جنوب إفريقيا | -٧,٠ | ٣,١ | ٢,٠ |
| للتذكرة | | | |
| اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل | -٢,٤ | ٦,٩ | ٥,٠ |
| البلدان النامية منخفضة الدخل | -٠,٠ | ٤,٣ | ٥,٢ |

المصدر : صندوق النقد الدولى ،تقرير آفاق الاقتصاد العالمى ،ابريل٢٠٢١

ملاحظـــه: بالنـــسبة للهنـــد تعـــرض البيانـــات علـــى أســـاس الـــسنة المالية٢٠٢٠/٢٠٢١ والتى تبدأ فى ابريل٢٠٢٠ وتوقعات النمو فى الهند -٧،١% فى عام ٢٠٢٠ و١١،٣% فى عام ٢٠٢١ على أساس السنة التقويمية

ثانيا: آليات مواجهة جائحة كوفيد-١٩ فى مصر

فى ضوء التطورات والأوضاع العالمية وانتشار فيروس كورونـا المستجد ومـا استتبعه من التحرك للحفاظ على المكتسبات التى حققها الاقتصاد المصري منذ انطلاق برنامج الاصلاح الاقتصادى وما اعتاد البنك المركزى المصرى عليه من اتخاذ خطوات استباقية في الظروف الاستثنائية. فقد نجحت السياسة النقدية التقييدية التي ينتهجها البنـك المركـزى المـصرى فـى إحتـواء الـضغوط التـضخمية مـن جانـب الطلـب والآثـار

الثانوية لصدمات العرض.وفي ضوء التطورات والأوضاع العالمية وانتشار فيروس كوفيد-١٩المستجد وما استتبعه من التحرك للحفاظ على المكتسبات التي حققها الاقتصاد المصري منذ انطلاق برنامج الاصلاح الاقتصادي وما اعتاده البنك المركزي المصري من اتخاذ خطوات استباقية في الظروف الاستثنائية.

وفى إطار اتخاذ البنك المركزى المصرى حزمة من الإجراءات الاحترازية لتخفيف التداعيات المالية والاقتصادية الناجمة عن أزمة كوفيد-١٩المستجد وتمكين البنوك من استخدام بعض الدعامات المالية التى سبق تكوينها لمقابلة مخاطر تركز المحافظ الائتمانية، فقد قرر مجلس إدارة البنك المركزى المصرى بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٢ أبريل ٢٠٢٠ إعفاء البنوك لمدة عام من تاريخ صدور القرار من تطبيق حدود تركز محافظ البنوك الائتمانية لدى أكبر ٥٠ عميل والأطراف المرتبطة به، مع مراعاة استمرار البنوك فى تطبيق متطلبات التركز الفردى والقطاعى الواردة بتعليمات إدارة مخاطر التركز فى إطار الدعامة الثانية لمقررات بازل.

وفيما يتعلق بأهم ما أصدره البنك المركزى من تعليمات رقابية خلال فترة الجائحة وما بعدها،فقد تم ما يلى:([1])

١. مد فترة مبادرة دعم قطاع السياحة وقروض التجزئة للعاملين بقطاع السياحة لمدة عام لتنتهى بنهاية ديسمبر ٢٠٢٠

٢. إلزام البنوك بإنشاء إدارة مستقلة للشمول المالى تتولى عملية التنسيق داخلياً بين إدارات البنك من ناحية والبنك المركزى من ناحية أخرى فيما يتعلق بالشمول المالى.

(١) البنك المركزى المصرى: التقرير السنوى لعام ٢٠١٩-٢٠٢٠

٣. اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير الاحترازية والوقائية لمواجهة آثار تداعيات فيروس كورونا وضمان استمرارية العمل وتوفير احتياجات العملاء.

٤. تأجيل كافة الاستحقاقات الائتمانية للعملاء من المؤسسات والأفراد(تشمل القروض لأغراض استهلاكية والقروض العقارية للإسكان الشخصى)،وكذا الشركات المتوسطة والصغيرة لمدة ٦ أشهر، وعدم تطبيق عوائد وغرامات إضافية على التأخر فى السداد،على أن يتم إحاطة العميل بالتكلفة الإضافية التى سيتحملها والمترتبة على التأجيل.

٥. اتخاذ مجموعة من الإجراءات للحد من التعاملات النقدية وتيسير استخدام وسائل وأدوات الدفع الإلكترونى.

٦. إعفاء البنوك لمدة عام من حساب متطلب الزيادة في رأس المال الرقابى على قيمة تجاوز إجمالى التسهيلات الائتمانية الممنوحة لأكبر ٥٠ عميل والأطراف المرتبطة به بالبنك عن نسبة ٥٠٪ من محفظة البنك الائتمانية.

## المطلب الثانى

## قنوات تأثير جائحة كوفيد-١٩ على الاقتصاد المصرى

لقد تباين أثر الجائحة على القطاعات الاقتصادية فى مصر،حيث تضرر بعضها وكان رأسهم قطاع السياحة ، والاستثمارات الأجنبية المباشرة والصناعت التحويلية ...الخ. بينما حققت قطاعات اخرى قفزات لم تكن متوقعة أثناء الأزمة ويتوقع لها الاستمرار إذا حظيت بالدعم المناسب من الحكومة مثل قطاع الاتصالات وتنولوجيا

المعلومات ، وقطاع الدواء والمستلزمات الطبية.وفيما يلى نتناول أهم قنوات تأثير الجائحة على القطاعات الاقتصادية فى مصر سلباً،وإيجاباً على النحو التالى...

أولا: قنوات التأثير السلبية فى الاقتصاد المصرى .

١- قطاع السياحة

يعتبر قطاع السياحة على رأس القطاعات المتضررة بفعل تفشى جائحة كوفيد-١٩، مع توقف حركة السياحة والطيران بشكل كامل منذ فبراير ٢٠٢٠. وقد حقق قطاع السياحة المصرى قبل الجائحة نمواً ملحوظاً فى عام٢٠١٩، اذ بلغ عدد السائحين الوافدين الى مصر نحو ١٣مليون سائح مقابل٣،١١ مليون سائح عام٢٠١٨. فى حين سجلت الليالى السياحية نحو٢،١٣٦ مليون ليلة فى عام٢٠١٩ مقابل٥،١٢١ مليون ليلة لعام ٢٠١٨.وهذا التطور الايجابى جاء نتيجة عدة عوامل من بينها: استقرار الوضع السياسى والأمنى فى مصر، والإهتمام بالبنية التحتية وتجهيز الفنادق، واستقرار أسعار الصرف، فضلاً عن الترويج السياحى لمقومات مصر السياحية.

بينما تراجعت متحصلات الإيرادات السياحية فى السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ بمعدل٢١,٦٪ لتسجل نحو٩,٩ مليار دولار بما يمثل٢,٧ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقابل نحو١٢,٦ مليار دولار بما يمثل٤,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي، كنتيجة أساسية لتراجع عدد الليالي السياحية لتبلغ نحو١٠٣,١ مليون ليلة مقابل نحو١٣١,٥ مليون ليلة فى العام المالى السابق٢٠١٩/٢٠١٨. وقد شهد الربع الرابع "أبريل/ يونيو" من السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ أعلى معدل تراجع في الإيرادات السياحية على خلفية اغلاق الحدود الدولية ووقف حركة الطيران العالمية للحد من انتشار فيروس كوفيد-١٩ .

وقد أثرت الجائحة على قطاع السياحة المصرى خلال العام المالى٢٠٢٠/٢٠٢١، حيث انخفض عدد السائحين إلى ٢،٢ مليون سائح يمثلون١٩%من السياحة المعتادة مقارنة بعام٢٠١٨؛وبالتالى تحقيق إيراد سياحى بنحو٣٦٠ مليون دولار فقط، وهو ما يعنى خسارة حوالى١٨مليار دولار مقارنة بالمستهدف لهذا العام، بسبب تراجع عدد السائحين بنسبة١٠٠%خلال الفترة من أبريل حتى يونيو٢٠٢٠ والتى تمثل ذروة الأزمة، حيث شهد شهر أبريل٢٠٢٠ أقل عدد سياحة إذ بلغ عددهم١٠٠٠سائح فقط مقارنة بشهر أبريل فى العام السابق٢٠١٩ حيث بلغ عدد السائحين آنذاك٩٣٢ ألف سائح، ثم تحسن الوضع فى صيف٢٠٢٠ لتنخفض نسبة تراجع الحركة السياحية إلى٨٢% فى أغسطس ٢٠٢٠ حيث بلغ عدد السائحين٢٢٣ ألف سائح بنهاية شهر أغسطس.([1])

ويلاحظ من الجدول التالى رقم(٢) تحقق معدل تغير موجب فى أعداد السائحين فى بداية عام٢٠٢٠ خلال شهرى يناير وفبراير، ولكن مع ظهور الجائحة سجلت أعداد السائحين انخفاض شديد خاصة خلال الفترة ابريل– يونيو ٢٠٢٠. ووفقاً لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، يعد قياس الاثار الحالية والمستقبلية للأزمة على قطاع السياحة أمراً صعباً، حيث كشفت الأزمة عن أوجه القصور فى نظم المعلومات الاحصائية للسياحة سواء على المستوى العالمى أو المصرى .

(١) د/سلوى محمد مرسى & د/زينب محمد الصاوى: تداعيات فيروس كورونا الستجد على القطاع السياحى المصرى، سلسة أوراق السياسات، رقم١٠،القاهرة،معهد التخطيط القومى،مايو ٢٠٢٠،ص١٠-١١

جدول رقم (٢)

تطور أعداد السائحين فى مصر خلال عامى ٢٠١٩و٢٠٢٠

ألف سائح

| الشهور | قبل الأزمة عام 2019 | أثناء الأزمة 2020 | معدل التغير% |
|---|---|---|---|
| يناير | 861 | 945 | 10 |
| فبراير | 885 | 942 | 6 |
| مارس | 1097 | 398 | 64- |
| ابريل | 1220 | 1 | 100- |
| مايو | 932 | 2 | 100- |
| يونيو | 1083 | 4 | 100- |
| يوليو | 1225 | 89 | 93- |
| أغسطس | 1221 | 223 | 82- |

ولقد كان لانخفاض أعداد السياح الوافدين إلى مصر أثره السلبى على الإيرادات من هذا القطاع ، حيث انخفضت الإيرادات السسياحية فى النصف الأول من عام ٢٠٢٠ بنحو ٥٥%مقارنة بالفترة المناظرة لها فى عام ٢٠١٩. ويوضح الشكل التالي رقم (٢) حجم الإيرادات السياحية فى عامى ٢٠١٩ و ٢٠٢٠، حيث جاء التدهور أكبر فى الإيرادات السياحية خلال الفترة "ابريل – يونيو ٢٠٢٠" مقارنة بالربع الأول من العام ذاته.

شكل رقم(٢)

حجم الايرادات السياحية فى مصر خلال عامى ٢٠١٩،٢٠٢٠

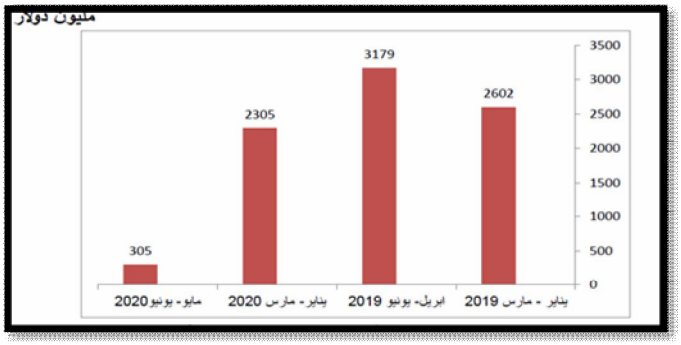


المصدر: قاعدة بيانات منظمة السياحة العالمية لفترة كوفيد-١٩

ويلاحظ من الجدول رقم(١) تحقق معدل تغير موجب فى أعداد السائحين فى بداية عام ٢٠٢٠ خلال شهرى يناير وفبراير، ولكن مع ظهور الجائحة سجلت أعداد السائحين انخفاض شديد خاصة خلال الفترة أبريل– يونيو ٢٠٢٠. ووفقاً لمنظمة التعاون الاقتصادى

٢- الاستثمارات الأجنبية المباشرة

وفقا لبيانات منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "اونكتاد"، ازد الإستثمار الأجنبى المباشر فى مصر بنسبة١١% ليصل إلى٩ مليار جنيه بما يمثل ٢٠% من إجمالى الإستثمار الأجنبى المباشر فى القارة الافريقية وذلك عام ٢٠١٩ . وقد إحتلت مصر المرتبة ١١٤ من أصل ١٩٠ دولة في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام ٢٠٢٠ الصادر عن البنك الدولي ، متقدمة بذلك ٦ مراكز مقارنة بالعام ٢٠١٨. وبحسب التقرير الصادر البنك المركزي المصرى، انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة57٪ إلى ما يقدر بنحو١،٩مليار دولار أمريكي في النصف الأول من عام ٢٠٢٠، ثم تحسنت نسبياً لتصل إلى٣،٠٩ مليار دولار أمريكي في الربع الرابع من العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقابل٤،٢٦ مليار دولار أمريكي في الربع الأول من عام ٢٠٢٠. ([1])

ويوضح الشكل رقم (٣) إجمالى الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر، الذى انخفض من ٤٨٩٩ مليون دولار فى يناير ٢٠٢٠ إلى ٧،٣٠٩٠ مليون دولار فى يوليو ٢٠٢٠ نتيجة تفشى وباء كورونا وتداعياته السلبية على الاقتصاد العالمى والمصرى، والإغلاق الذي حدث في مختلف أنحاء العالم بسبب جائحة كورونا، والذي

(1) Nordea:Country profile Egypt,Foreign direct investment(FDI)in Egypt, Available at:https://www.nordeatrade.com/en/explore-new-market/egypt/investment

أدى إلى تباطؤ المشروعات الاستثمارية الموجودة، وآفاق الانكماش العميق التي قادت الشركات العالمية مما وجههم نحو إعادة تقييم المشروعات الجديدة وتأجيل بعضها ([1])

وتعد المملكة المتحدة أكبر مستثمر في مصر، تليها بلجيكا والولايات المتحدة والإمارات العربية المتحدة. ويتركز الاستثمار الأجنبي المباشر في صناعة النفط والغاز حوالي ثلاثة أرباع إجمالي الاستثمارات، خاصة بعد اكتشاف احتياطيات الغاز البحرية في الصحراء الغربية للبلاد وفي حقل ظهر البحري ، وهو الأكبر في البحر الأبيض المتوسط، يليه قطاع العقارات. والتصنيع والخدمات المالية والبناء. وقد انخفض حجم تدفقات الاستثمار التى مصدرها الاتحاد الاوروبى نتيجة ضعف اقتصادات أوروبا فى ظل تفشى الوباء، كذلك الولايات المتحدة، واتجه الاستثمار العربى نحو الارتفاع بشكل نسبى فى مصر. ([2])

شكل رقم (٣)إجمالى رصيد الإستثمار الأجنبى المباشر فى مصر

خلال الفترة من يوليو ٢٠١٧-يوليو ٢٠٢٠　　مليون دولار

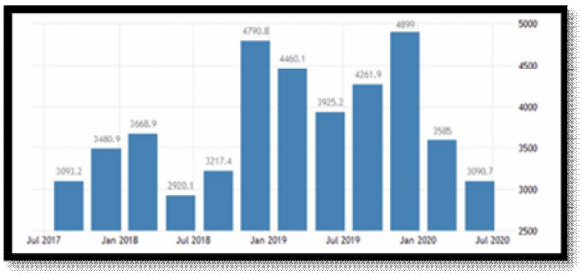


Source : Trading Economics , Egypt Foreign Direct Investment , Available at: https://tradingeconomics.com/egypt/foreign-direct-investment

(1) Lara Williams:" The state of play: FDI in Egypt",Invesment Monitor,28 Aug 2020 Available at:https://investmentmonitor.ai/middle-east-north-africa/ the-state-of- play -fdi-in- egypt

(٢) وزارة المالية : التقرير المالى الشهرى، القاهرة ، نوفمبر ٢٠٢٠، المجلد١٥،العدد ١٣، ص ٦١.

٣- تحويلات المصريين العاملين بالخارج

تطورت تحويلات العاملين في مصر بشكل سريع خلال السنوات القليلة الماضية، حيث باتت مصر تعتمد على تحويلات العاملين بالخارج بنسبة كبيرة، فقد بلغت تحويلات العاملين بالخارج في عام ٢٠١٨ نحو١٠،١٧% من الناتج المحلي الإجمالي، بينما بلغ المتوسط العالمي لهذه التحويلات في نفس هذا العام استنادًا إلى بيانات ١٧٠ دولة نحو ٤،٩٣%. من الناتج المحلى الاجمالى

ويتضح من بيانات الشكل رقم (٤)، أن تحويلات العاملين بالخارج كانت في تزايدت بشكل عام ، خاصة بعد تعويم الجنيه المصرى، حيث زادت قيمة التحويلات بنسبة ٢١،٨% في العام المالي٢٠١٦/٢٠١٧، وأخذت فى التزايد لتصل إلى ٢٧،٨%حتى بداية العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩. ووفقًا لبيانات ميزان المدفوعات الصادر عن البنك المركزي، بلغ حجم تحويلات العاملين بالخارج ٦٧١٢،٦ مليون دولار في الربع الأول من العام المالي٢٠٢٠/٢٠١٩ بزيادة بنسبة ١٣،٦% عن الربع نفسه في العام السابق٢٠١٨/٢٠١٩ الذي بلغ ٥٩٠٨،٩ مليون دولار.

شكل رقم (٤) حجم تحويلات العاملين بالخارج ٢٠١٦/٢٠١٥ ـ٢٠٢٠/٢٠١٩

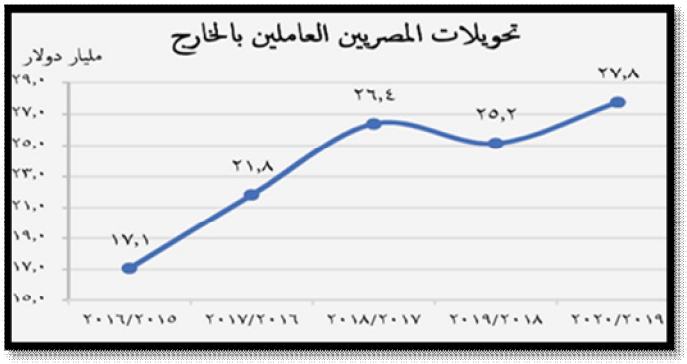


المصدر: تقرير البنك المركزى المصرى لعام ٢٠٢٠/٢٠١٩،ص ٦٠

ويشير الشكل التالى رقم (٥) إلى أن تحويلات المصريين العاملين بالخارج قد سجلت ارتفاعاً خلال الفترة من مارس إلى مايو ٢٠٢٠ بمقدار١،٣مليار دولار بمعدل زيادة سنوي١٩،٦% لتسجل نحو٨،٧ مليار دولار مقابل نحو٦،٧ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام السابق وهى الفترة التى شهدت تخوفاً كبيراً من توترات الاقتصاد العالمى بفعل وباء كوفيد-١٩. لذا شهدت اتجاه عام نحو مزيد من التحويلات المالية للعاملين بالخارج إلى ذويهم فى مصر. كما يتضح أيضا انخفاض حجم تحويلات العاملين بالخارج فى يوليو ٢٠٢٠ لتصل إلى٥،٦٢١٢ مليون دولار مقارنة بنحو ٧٨٩٦ مليون دولار فى يناير٢٠٢٠.

شكل رقم (٥)

حجم تحويلات العاملين بالخارج خلال الفترة

من يوليو٢٠١٧-يوليو ٢٠٢٠　　مليون دولار

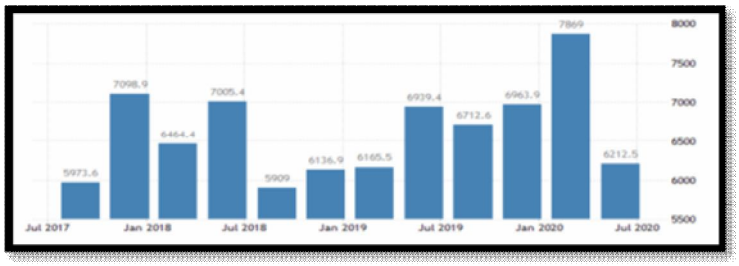


Source :Trading Economics ," Egypt Remittances", 2020 ,

Available at: https://tradingeconomics.com/egypt/remittances

٤ – ايرادات قناة السويس

أثرت جائحة كوفيد-١٩ على ايرادات قناة السويس، حيث انخفضت الإيرادات إبتداءً من أبريل بشكل ملحوظ ٢٠٢٠ ، مقارنة بالمستويات المناظرة في العامين السابقين ٢٠١٨ و ٢٠١٩ نظراً لتأثر التجارة العالمية بشكل عام بالجائحة ، ويتضح

من الشكل رقم (٦) تراجع ايرادات القناة من ٤٨٠،٣٤ مليار جنيه عام٢٠١٩ إلى١٥١،١٠مليار جنيه فقط خلال الفترة يوليو إلى اكتوبر٢٠٢٠ .

شكل(٦) ايرادات قناة السويس خلال الفترة(٢٠١٤ـ٢٠٢٠)　　مليون جنية

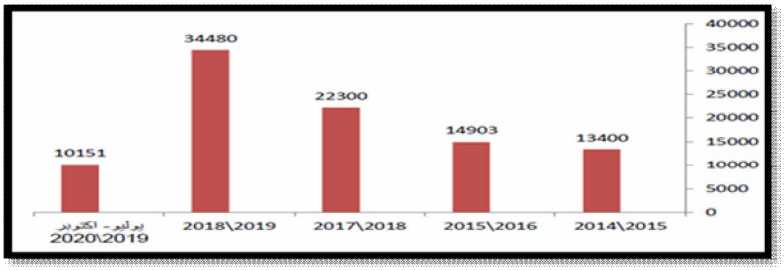


المصدر: وزارة المالية،التقرير المالى الشهرى، نوفمبر٢٠٢٠،المجلد١٥،عدد ١٣،ص٢.

كما يرجع الانخفاض فى إيرادات قناة السويس أثناء تفشى أزمة وباء كوفيد-١٩ الى تراجع عدد السفن العابرة بالقناة كذلك حمولتها ، حيث انخفض عدد السفن العابرة فى الربع الأول من عام٢٠٢٠ إلى4740 ناقلة مقارنة بنحو٤٦٥٦ فى نهاية الربع الرابع من عام ٢٠١٩، كما استمرت فى الانخفاض لتصل إلى٤٧١٣ ناقلة فى الربع الأخير من عام ٢٠٢٠ كما هو موضح فى الشكل رقم(٧)

شكل رقم(٧)عدد السفن العابرة بقناة السويس وحمولتها "٢٠١٨-٢٠٢٠"

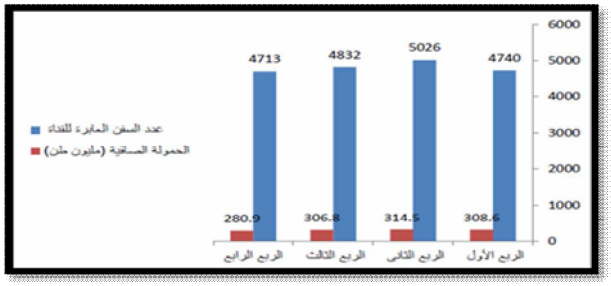


المصدر: البنك المركزى المصرى، النشرة الاحصائية الشهرية، اكتوبر ٢٠٢٠، العدد ٢٨٣،القاهرة، أكتوبر٢٠٢٠، ص٩١

٥- ميزان المدفوعات

كشف البنك المركزى عن تحقيق ميزان المدفوعات عجزاً كلياً بلغ ٨،٦ مليار دولار خلال العام المالى٢٠١٩/٢٠٢٠،حيث شهدت المعاملات الجارية للاقتصاد المصرى مع العالم الخارجي استقراراً فى مستوى العجز خلال العام المالى ٢٠١٩/٢٠٢٠ الذى شهد النصف الثانى منه التداعيات السلبية لانتشار جائحة كوفيد-١٩ ليصل الى نحو ١١،٢ مليار دولار بارتفاع طفيف عن مستوى العجز المحقق خلال العام المالى٢٠١٨/٢٠١٩ الذى سجل نحو ١٠،٩ مليار دولار.

وجاءت تلك النتيجة على خلاف التوقعات التى أجمعت على حدوث صدمة قوية لحساب المعاملات الجارية فى أغلب دول العالم وليس مصر فقط، إلا أن التحسن المحلوظ فى الميزان التجارى غير البترولى وارتفاع التحويلات الجارية دون مقابل قد ساهم فى تخفيف هذه الصدمة على الاقتصاد المصرى.وعلى الرغم من ذلك ، حافظ الحساب الرأسمالى والمالى لميزان المدفوعات المصرى على تحقيق صافى تدفق للداخل بلغ ٥،٤ مليار دولار، الأمر الذى ساعد- بجانب بناء احتياطيات قوية من النقد الأجنبى- على التخيف من حدة العجز الكلى بميزان المدفوعات ليقتصر على نحو٨،٦ مليار دولار مقابل ١٠٢،٥ مليون دولار في عام ٢٠١٨-٢٠١٩. كماهو موضح بالشكل التالى رقم (٨)

شكل رقم (٨)

البنود التفصيلية لميزان المدفوعات المصرى "٢٠١٥-٢٠٢٠"

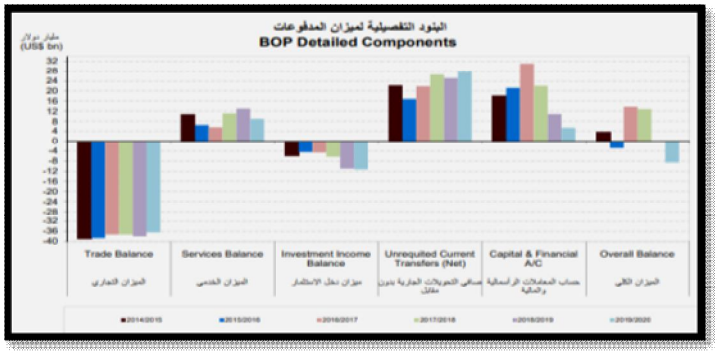


المصدر: البنك المركزى المصرى، النشرة الاحصائية الشهرية، العدد ٢٨٣، أكتوبر ٢٠٢٠، ص ١٠٢

٦- قطاع النقل الجوي:

ترتب على إغلاق الحركة الجوية بسبب الجائحة وتفاقمها إلى بروز عدة نتائج سلبية إنعكست على إيرادات شركات الطيران التي وجدت نفسها تواجه شبح الإفلاس ليس هي فحسب مما أدى إلى احتمالية اختفاء عدد كبير من وكالات السفر وتوقع ارتفاع تذاكر السفر جواً.

وقدر الاتحاد الدولي للنقل الجوي خسائر الطيران في الشرق الأوسط، بقيمة ٢٤ مليار دولار بسبب استمرار غلق المجالات الجوية لعديد من دول العالم، والقرارات الدولية بتعليق رحلات الطيران نتيجة تفشي فيروس كورونا.حيث أوقفت شركات طيران عملاقة في منطقة الشرق الأوسط رحلاتها المدنية والتجارية، بسبب تراجع الطلب على النقل الجوي، فيما قامت شركات طيران أخرى كالخطوط القطرية بتحويل

طائرات مدنية عملاقة للشحن التجاري مع الصين،وتجدر الإشارة إلى أن إنخفاض الطلب في أفريقيا كان بنسبة ٥٨%. ([1])

وقد صرح وزير الطيران المدني أن مصر تكبدت خسائر تقدر بحوالى٣ مليار جنيه وموارد المطارات صفر. منذ بدء أزمة كوفيد-١٩، انخفاض متحصلات النقل بمعدل٨,٤٪ لتسجل نحو٧,٩ مليار دولار مقابل نحو٨,٦ مليار دولار، كنتيجة أساسية لانخفاض متحصلات كل من خدمات موانئ، ومتحصلات شركات الملاحة وشركات الطيران المصرية.وقد ارتفعت مدفوعات النقل بمعدل١٤,٤٪ لتسجل نحو٢,١ مليار دولار خلال العام المالى ٢٠١٩/٢٠٢٠ مقابل نحو ١,٨مليار دولار فى العام المالى السابق ٢٠١٨/٢٠١٩، كنتيجة أساسية لارتفاع المبالغ المحولة للخارج نظير تأجير طائرات.

**ثانيا: قنوات التأثير الإيجابية فى الاقتصاد المصرى**

وفى المقابل انعكست الأزمة على بعض القطاعات الاقتصادية فى مصر إيجاباً،من أبرزها قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وقطاع الدواء والمستلزمات الطبية.ويتوقع لهم الاستمرار إذا حصلت على الدعم المناسب الذى يضمن استمرار نجاحها.وفيما نشير إلى تأثير الجائحة على هذين القطاعين على النحو التالى...

**١- قطاع الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات**

لم تحقق المعاملات الإلكترونية فى مصر رواجًا واسعًا مقارنة بدول العالم، فقد جاء ترتيبها في مؤشر الاتصال العالمي ٥٨ من ٧٩ دولة بقيمة ٣٧ نقطة من

(١) د/أريوط وسيلة: انعكاسات جائحة كورونا على حركة النقل الجوي، بحث مقدم لمؤتمر جائحة كورونا كوفيد-١٩ بين حتمية الواقع والتطلعات،المركز العربى الديمقراطى -برلين -ألمانيا ، بالتعاون مع المركز الجامعى-مغنية الجزائر،المنعقد فى ١٥-١٦ يوليو ٢٠٢٠ ،ص٧٥

١٢٠.(Global Connectivity Index,2019)،وهو ترتيب منخفض مقارنة بالدول الأخرى. ونظراً لحالة التباعد الاجتماعي التي فرضتها الأزمة، فقد ارتفعت نسب إستخدام خدمات الاتصالات وتطبيقات التكنولوجيا فى شهر إبريل مقارنة بذات الاستخدام فى شهر مارس٢٠١٩، حيث ارتفعت نسبة إستخدام الإنترنت المنزلي بنسبة ٨٧% والموبايل إنترنت بنسبة ١٨%، كما بلغت نسبة تصفح مواقع الإنترنت بنسبة ١٣١%، وبلغت نسبة تصفح المواقع التعليمية حوالى ٣٧٦%. كما زاد الإقبال على استخدام التطبيقات المختلفة لوسائل التواصل الاجتماعي والترفيه مثل(فيس بوك، تيك توك، واتس أب، نتفليكس، شاهد، يوتيوب، والألعاب). ([1])

وقد حقق قطاع الاتصالات أعلى معدل نمو سنوى فى العام المالى٢٠١٨/٢٠١٩ ليبلغ حوالى١٦،٧% والذي تخطى المعدل المستهدف لذات العام بنحو٧%، وذلك نظراً لجهود الدولة نحو الشمول المالي، وقد بلغ النصيب القطاعي للاستثمار في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ٥،٤٤ %خلال العام المالى٢٠١٨/٢٠١٩ .

لكن يظل تأثيره غير كافى لدفع النمو بشكل كبير نظراً لتواضع نصيبة من الناتج المحلى الإجمالى، والذى يقدر بحوالى٢% ويرجع ارتفاع معدل نمو القطاع إلى توجه الدولة نحو الشمول المالى والتحول الرقمى، في حين بلغت نسبة مستخدمي الإنترنت ٤٨% فقط، وهي نسبة منخفضة مقارنة بالمعدل العالمي الذي يقدر بنحو

(١) الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات: "مؤشرات استخدام خدمات الاتصالات في جمهورية مصر العربية"، أبريل٢٠٢٠ ، تاريخ الدخول ٢٣ يوليو٢٠٢٢

https://tra.gov.eg/en/media-center/news/Pages/The-NTRA-Issue a-Report-on-Telecom-Service-Usage-Indicators-in-March-and-April.aspx

٥٣،٦%، حيث بلغ عدد مستخدمى الانترنت عبر المحمول ٣٩ مليون مستخدم، أى بمعدل نمو سنوى قدرة١١%.([١])

وقد أدت الأزمة إلى تعجيل بالتحول الرقمى فى قطاعات التعليم والخدمت المالية والتجارة الإلكترونية، ومع صدور قرار تعليق الدراسة وفرض حظر التجوال الجزئى والتوسع فى تطبيق الإجراءات الإحترازية واتجاه المؤسسات الحكومية. والخاصة للسماح للمواطنين بأداء أعمالهم الإدارية من المنزل عبر الإنترنت، والتعليم الإلكتروني، والتسوق عبر الإنترنت، والأنشطة الأخرى القائمة على الإنترنت إلى زيادة حادة في استخدام الإنترنت والخدمات الأخرى ذات الصلة بقطاع المعلومات. ([٢])

وقد ارتفع الطلب على التجارة الإلكترونية في مصر بنسبة ٢٠% في الربع الأول من العام المالى ٢٠١٩/٢٠٢٠ مقارنة بنسبة ١٢%عن نفس الفترة في العام المالى السابق ٢٠١٨/٢٠١٩، حيث ارتفع عدد زوار مواقع التجارة الإلكترونية بنسبة١٦% و زادت نسبة الإنفاق بمعدل٤%، ومن المتوقع استمرار نمو الاقتصاد الرقمي مع الإقبال المتزايد من قبل المستهلكين على تلبية متطلباتهم من خلال الشراء عبر الإنترنت.

وفي ظل أزمة كوفيد-١٩ ومع زيادة الطلب وارتفاع عدد مستخدمي الإنترنت والبرامج ذات الصلة بأداء مهام العمل والدراسة وتلقي المحاضرات وعقد الاجتماعات إليكترونيا والمدفوعات الإلكترونية، وأيضاً شراء الاحتياجات الشخصية عبر التطبيقات

(١) د/عصام الجوهرى: تأثير جائحة كورونا المستجد على صناعة تكنولوجيا المعلومات في مصر: الفرص والتهديدات، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المعهد القومى للتخطيط، القاهرة، ٢٠٢٠ ،ص٢٨٦

(٢) د/سحر عبود & أسماء مليجى:التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على النمو الاقتصادى فى مصر ،سلسلة أوراق السياسات ،إصدار رقم(١) ،معهد التخطيط القومى ، القاهرة، ٢٠٢٠ ،ص١٦-١٧

الإلكترونية. واجهت صناعة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أزمة ضعف البنية التحتية للاتصالات والمعلومات على تلبية الطلب المتزايد والمفاجئ عليها جراء أزمة كوفيد-١٩، والمرتبط بشكل أساسي بجاهزية الشبكة "Network Readiness" ، وقد شهد قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات خلال الأزمة زيادة حجم الاستثمارات بنسبة ٣٠٠%، باعتباره القطاع المعجل لعجلة التنمية.

٢- قطاع الرعاية الصحية وصناعة الدواء والمستلزمات الطبية

شكل ظهور كوفيد-١٩ اختبارا لمدى قدرة النظم الصحية على الصمود ومدى إستعدادها لمواجهة تلبية الطلب على التشخيص والاختبار المناسب. و قامت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بتطبيق إجراءات صحية طارئة لاحتواء معدل العدوى من خلال ضمان توفير خدمات التشخيص والعلاج الكافية للمحتاجين في بيئة آمنة ومهنية.اعتبارا من١٤مايو ٢٠٢٠ أعلنت هذه الدول عن٥٣٠،٩٩١ حالة مؤكدة بمتوسط معدل نمو يومي يبلغ١١%.وتم علاج أكثر من ٥٣% من هذه الحالات المؤكدة بنجاح بمتوسط معدل نمو يومي بلغ ١٣% من حالات التعافي.كما تؤكد هذه الحقيقة على فعالية استجابة الرعاية الصحية والجهود المبذولة خاصة من الدول الأعضاء التي تتحمل عبئا كبيراً.([1])

وعلاوة على ذلك، فقد تم جمع بعض النتائج الأولية و سجلت المنظمة زيادة في حالات الإصابة بالمتحور المهيمن" BA5" بنحو ٣٠%، ومعظمها في أوروبا والولايات المتحدة.ويتميز"BA5" بقدرته على التهرب المناعي وبمعدل انتشار سريع

(١) منظمة التعاون الإسلامي : الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-١٩ في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي- الآفاق والتحديات، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، مايو ٢٠٢٠ ، ص ٢٧ وما بعدها.

أكثر من أوميكرون بأربع مرات، كما أنه ينتشر على وجه الخصوص بين أشخاص لم يصابوا بالفيروس من قبل.

أما فى مصر، فقد تعددت الخطط التي تبنتها الحكومة في مصر والمتعلقة بالجانب الصحي لجائحة كوفيد-١٩، ، والتي تم التمييز بينها على أساس توقيت ونسبة احتواء الجائحة، على النحو التالى: ([1])

١- الخطة الأولى : وتضمنت احتواء الجائحة بنسبة ٢٠% في نهاية يونيو ٢٠٢٠

٢- الخطة الثانية : والتى تقوم على احتواء الجائحة بنسبة ٥٠% في سبتمبر ٢٠٢٠.

٣- الخطة الثالثة : وتشمل احتواء الأزمة بنسبة ٣٠% في ديسمبر ٢٠٢٠.

وهناك آليات أخرى مقابلة تبنتها دراسات وجهات أخرى منها:

- ما هو قائم على وجود موجة ثانيه للجائحة، في مقابل التوقع القائم على عدم وجود موجة ثانية للجائحة.

- هذا بجانب التوقع القائم على تراجع الجائحة في دول العالم وتفاقمها في مصر، مقابل التوقع المخالف و القائم على تراجع الجائحة في مصر وتفاقمها في دول العالم.

والملاحظ أن كل هذه التوقعات وخطط المواجهة اعتمدت على ربط الجانب الاقتصادي بتطورات الجانب الصحي للجائحة، غير أن معظم دول العالم ومنها مصر اتجهت نحو تطبيق سياسة التعايش مع الجائحة، وبدأت في تخفيف الإجراءات الاحترازية وفتح الأنشطة الاقتصادية تدريجياً مع الحفاظ على التباعد الاجتماعي

(١) د/مغاورى شلبى: تأثير جائحة كورونا على واقع ومستقبل القطاع الصناعي في مصر، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط،معهد التخطيط القومى، القاهرة ،٢٠٢٠، ص٢٤٠ وما بعدها

وسلامة المواطنين، لذلك فإن مبررات الربط بين الجانب الصحي والجانب الاقتصادي للجائحة أصبحت ضعيفة، بمعني أنه قد تشتد الجائحة ويرتفع عدد الإصابات والوفيات ولكن يبقي النشاط الاقتصادي يعمل بشكل أو بآخر دون فرض حالة الإغلاق وفق سياسة التعايش.

يتركز إنتاج الدواء في مصر بالقطاع الخاص بنسبة٩٤%من إجمالي الاستثمارات ينتج٨٠%من الأدوية في مصر،مقابل٦% للقطاع الحكومى الذى ينتج٢٠%من الأدوية، وتستحوذ شركات القطاع الخاص الأجنبي على٦٩%من سوق الدواء في مصر بينما تستحوذ الشركات المحلية على٣١%من الحصة السوقية للدواء عام ٢٠١٨ .

ويقدر حجم سوق الدواء في مصر بنحو ٤٠٠ مليار جنيه، ليساهم إنتاج الدواء بمقدار٣،١%من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام٢٠١٦/٢٠١٧، كما يقدر حجم استثمارات صناعة الدواء في مصر بنحو٨٠ مليار جنيه ٦،٨% من إجمالي الاستثمارات في٢٠١٨/٢٠١٩، ما يعادل إنتاج ٥،٢ مليار علبة دواء سنوياً.

وبالرغم من أن إنتاج مصر المتزايد من الدواء لم يواكبه تطور في البحث والتطوير، حيث تستورد مصر الجزء الأكبر سواء من مدخلات الانتاج كالمواد الفعالة، أومستلزمات التعبئة. أو من المنتجات النهائية من أدوية ومستلزمات طبية، من الخارج. فيتم استيراد ما يفوق٩٠% من المواد الخام المستخدمة في الإنتاج المحلي والذى يغطي ٩٣%من الاستهلاك المحلي.وبلغت واردات مصر من المنتجات الدوائية نحو٢،٦١ مليار دولار مقارنة بحوالي ٢٧١،٨٥ مليون دولار فقط للصادرات

خلال عام ٢٠١٩، وبالتالي تفوق وارداتنا من المنتجات الدوائية صادراتنا بنحو ٩ أضعاف. (١)

وشهدت مرحلة تفاقم الأزمة في الفترة من منتصف مارس وحتى منتصف مايو ٢٠٢٠ تزايد ضعف سلاسل التوريد العالمية للمنتجات الدوائية والمواد الخام، بما انعكس على انخفاض واردات الأدوية ومحضرات الصيدلة بمقدار ١٠،٤%خلال إبريل ٢٠٢٠ مقارنة بنفس الشهر من ٢٠١٩، كما تراجعت صادرات الأدوية ومستحضرات الصيدلة بنحو ٢٠%خلال شهر مارس ٢٠٢٠ مقارنة بمارس ٢٠١٩، وترتفع النسبة لـ ٣٠% خلال أبريل ٢٠٢٠ مقارنة بأبريل ٢٠١٩، ونتيجة ارتفاع الطلب والتكالب على أصناف معينة من الأدوية ومستلزمات التطهير والتعقيم انعكس ذلك على ارتفاع المبيعات خلال الربع الأول من ٢٠٢٠ بنحو ١٢% مقارنة بنفس الربع من ٢٠١٩.

وشهدت فترة تفاقم الأزمة، نقصاً في أصناف معينة من الأدوية والفيتامينات واختفاء تام لبعضها مما أدى إلى ارتفاع أسعارها بشكل واضح، وشح مستلزمات الوقاية من الكمامات والكفوف الطبية ومستحضرات التعقيم مثل الكحول وغيره، مما أدى إلى ارتفاع أسعارها إلى الضعف، ونتج عن ذلك قرارات من وزارة التجارة والصناعة بوقف تصدير الكحول بكافة أنواعه ومشتقاته والماسكات الجراحية، كما تم إلزام الشركات بتوريد مخزونها وإنتاجها لهيئة الشراء الموحد والتموين الطبي.

ومع تضاعف الضغط على الأدوية ومستلزمات التعقيم خلال الفترة من منتصف مايو وحتى نهاية يونيو ٢٠٢٠، اختفت بعض الأدوية من السوق، فضلا عن التراجع الحاد في قيمة الصادرات من الأدوية والمستحضرات الطبية والذى بلغ حوالى

(١) المركز المصرى للدراسات الاقتصادية :رأى في أزمة" لتحليل تداعيات أزمة فيروس كوفيد ١٩ على قطاع الصناعات الدوائية، القاهرة ، العدد١٨ ،يوليو ٢٠٢٠ ، ص١٤ وما بعدها

٩٨% خلال يونيو ٢٠٢٠ مقارنة بنفس الشهر من العام السابق٢٠١٩، وإلى ٥٣% عن الربع الثانى من العام المالى ٢٠١٩/٢٠٢٠ مقارنة بالربع المقابل من العام المالى السابق٢٠١٨/٢٠١٩، في حين ارتفعت تكلفة الواردات بنحو ١١٥،٦% خلال شهر مايو فقط، وانخفضت النسبة إلى٣٦% في يونيو الماضى، ليصل معدل تزايد حجم الواردات خلال الربع الثانى من ٢٠٢٠ إلى٢٧% مقارنة بذات الفترة من العام الماضى. ([1])

وشهدت الفترة من أول يوليو تراجعا في أعداد الحالات المصابة وبالتالي تراجع الطلب على الأدوية مع استمراره على الكمامات ومستلزمات التعقيم، ويرتبط تأثير الأزمة على القطاع خلال الفترة المقبلة بتطور المرض، ففي حالة استمرار تباطؤ حدة الأزمة وتعافى القطاع تدريجيا خلال أغسطس المقبل، من المتوقع تزايد الاستيراد بنسبة ٣٦% وهو نفس معدل التغير السنوي لشهر يونيو الماضى، أما في حالة حدوث انتكاسة مرضية من المتوقع ارتفاع نسبة الواردات بنحو ١١٥% .

(١) الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات: تقرير التجارة الخارجية المصرية غير البترولية،القاهرة، أبريل ٢٠٢٠

## المبحث الثالث

## سياسات تخفيف تداعيات جائحة كوفيد-١٩

## على أداء الاقتصاد المصرى والتكيف معها

**تمهيد وتقسيم:**

إعتمدت العديد من الدول على إستراتيجية الإغلاق العام الكبير والتباعد الإجتماعى كآلية للإبطاء من سرعة تفشى انتشار الفيروس، الذى ما لبث وأن تحول إلى جائحة اقتصادية فقد تسببت فى ركود اقتصادى عالمى أشبة بأزمة الكساد الكبير فى ثلاثينات القرن العشرين والأزمة المالية فى عام ٢٠٠٨.وقد إعتمدت الحكومة المصرية عدة سياسات على الصعيد الاقتصادى والاجتماعى للتكيف مع التداعيات السلبية للجائحة،وعلية سنستعرض سياسات للتخفيف من تداعيات الأزمة على النحو التالى...

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية لتداعيات جائحة كوفيد-١٩

المطلب الثانى: سياسات التخفيف والتكيف مع تداعيات جائحة كوفيد-١٩ فى مصر

## المطلب الأول

## الآثار الاقتصادية لتداعيات جائحة كوفيد-١٩

جاءت إدارة الحكومة المصرية لجائحة كوفيد-١٩ من خلال إقرار اجراءات التيسير النقدى والمالى، مما ساعد على التخفيف من الأثر الصحى والاجتماعى للجائحة مع الحفاظ على الاستقرار الاقتصادى وحماية القدرة على تحمل الديون وثقة المستثمرين.فقد ساهمت الإصلاحات الاقتصادية التى تم تنفيذها منذ عام٢٠١٦ فى مواجهة حالة عدم اليقين المحلية والعالمية غير المسبوقة،وتمكنت السياسات التى اتبعتها الحكومة المصرية من تحقيق توازناً بين تأمين التمويل اللازم لحماية النفقات الصحية والاجتماعية الضرورية والحفاظ على الإستدامة المالية أثناء إعادة بناء الاحتياطيات الدولية.

- إذ انعكست جائحة كوفيد-١٩على الناتج المحلي الإجمالي المصرى والذى انخفض بنسبة ٣،٦٪ خلال العام المالي٢٠٢٠/٢٠١٩، مقابل٥،٦% خلال العام المالي السابق ٢٠١٩/٢٠١٨. وإذا تجاهلنا حجم تدابير الحكومة المصرية لمواجهة الجائحه "فى الأجل القصير"، فإنه من المفترض أن يحقق الناتج المحلي الإجمالي انخفاض بحوالى٨،٧%.أى أن حزمة التدابير المتبعة قد ساهمت فى السيطرة على حوالى٤١% تقريبا من معدل تراجع الناتج المحلي الإجمالي.وفى ضوء هذة الحزمة، انخفض معدل النمو الاقتصادى للعام المالي٢٠٢٠/٢٠١٩ بنسبة١،٩%عن العام المالى السابق.([1])

(1) Clemens Breisinger, Mariam Raouf, Manfred Wiebelt, Ahmed Kamaly, and Mouchera Karara : Impact of COVID-19 on the Egyptian =

- وقد أدت الاجراءات الإحترازية من حظر تجول جزئى وغلق المدارس وتخفيض أعداد العاملين بالمؤسسات العامة أو الخاصة – على حد سواء- وتوقف بعض الأنشطة وارتفاع عدم اليقين المرتبط بالأزمة إلى تراجع الطلب الكلى. فقد بلغ حجم الاستهلاك الخاص حوالى٥،٩ %فى العام المالي٢٠٢٠/٢٠١٩ مقابل٧،٣% أى بانخفاض حوالى ١،٤%عن العام المالى السابق٢٠١٩/٢٠١٨.وقد بلغت مساهمة التكوين الرأسمالى-٣،٧% مقابل ٢،٢% فى العام السابق،وقد كان ذلك انعكاساً لانخفاض قيمة الصادرات بمعدل٢١،٧% وانخفاض قيمة الواردات بحوالى١٧،٩%.بينما تراجع الاستثمار الخاص بمعدل١٦،٩% ليشكل حوالى٧٩٦،٤ مليار جنية مقابل٩٥٧،٨ مليار جنية العام المالى السابق٢٠١٩/٢٠١٨ .
- فضلاً عن ذلك، فقد شهد النشاط الاقتصادي المصرى تعافياً في معظم القطاعات خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠٢٠/٢٠٢١، والذي جاء مدفوعًا جزئيًا بالتأثير الإيجابي لفترة الأساس مقارنة بذات الفترة من العام الماضي.([1])
- وفي الوقت نفسه، استقر معدل البطالة عند٧،٥٪ خلال النصف الثانى من العام المالى ٢٠٢٠/٢٠٢١ مقارنة بـ ٧،٣٪ خلال النصف الأول من ذات العام. كما توقع صندوق النقد الدولي، ارتفاع معدل نمو الاقتصاد المصري ليصل إلى٥،٩%

---

=

economy: Economic sectors, jobs, and households، Ministry of Planning and Economic Development، Regional Program Policy Note(6) ،June 2020.

(١) البنك المركزى المصرى : التقرير السنوى لعام ٢٠٢٠-٢٠٢١

خلال العام الجاري إلى جانب قدرة الناتج المحلي الإجمالي المصري؛ لتحقيق معدل نمو بنحو ٥% في نهاية العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣.

- أما عن نطاق المعاملات الخارجية ، فإن مجموعة الشركاء التجاريين الرئيسيين لمصر – وعلى رأسهم الصين والولايات المتحدة - قد تبنت بعض التدابير الإحترازية التى ترتب عليها توقف بعض الأنشطة الاقتصادية ، الأمر الذى إنعكس سلباًعلى التجارة الخارجية بشقيها السلعي والخدمى .
- حيث تراجعت محصلة النشاط الخدمى بمعدل ١٢،٨%لتصل إلى حوالى ٢١،٣ مليار دولار فى العام المالى ٢٠١٩/٢٠٢٠ مقابل ٢٤،٤ مليار دولار فى العام المالى السابق ٢٠١٨/٢٠١٩ . بينما ارتفعت مدفوعات الأنشطة الخدمية بمعدل ٨،٢%لتسجل حوالى ١٢،٣ مليار دولار مقابل ١١،٤ مليار دولار فى العام المالى السابق ٢٠١٨/٢٠١٩.
- فقد أشار البنك المركزي المصري في تقرير ميزان المدفوعات إلى نجاح الإقتصاد المصري في التعافي السريع من الأزمات التي تواجه الاقتصاد العالمي، ليحقق ميزان المدفوعات المصري "صافي معاملات الاقتصاد المصري مع الخارج" فائضا كليا بلغ حوالى ١،٩ مليار دولار خلال العام المالي الماضي٢٠٢٠/٢٠٢١، مقابل عجز يقدر بحوالى ٨،٦ مليار دولار خلال العام المالي السابق ٢٠١٩/٢٠٢٠. ([1])
- كما أشار البنك المركزي أيضا فى ذات التقرير إلى أن تحقيق هذا الفائض يرجع إلى تحقيق الحساب الرأسمالي والمالي صافي تدفق للداخل بنحو٢٣،٤ مليار

(١) البنك المركزي المصري: تقرير ميزان المدفوعات لعام ٢٠٢٠-٢٠٢١

دولار مقابل ٥،٤ مليار دولار في ذات فترة المقارنة، مرجعا ذلك إلى التحسن الملحوظ في الاستثمارات الأجنبية في محفظة الأوراق المالية نظراً لإستمرار سياسات تيسير الأوضاع العالمية بالرغم من حالة عدم اليقين المستمرة نتيجة جائحة كوفيد-١٩ مما يعكس ثقة المستثمرين الأجانب في قوة الاقتصاد المصري.

- وقد حقق ميزان المدفوعات فائضا كليا رغم ارتفاع عجز حساب المعاملات الجارية إلى نحو ١٨،٤ مليار دولار في العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقابل ١١،٢ مليار دولار في ٢٠٢٠/٢٠١٩، مشيراً إلى أن هذا الارتفاع مؤقتاً وجاء نتيجة أساسية للهبوط الملحوظ في الإيرادات السياحية إلى نصف ما تم تحقيقه خلال العام المالي السابق متأثرة بالصدمة القوية التي تعرضت لها السياحة الدولية على أثر تداعيات الجائحة.

- وقد كشف البنك المركزي عن العوامل التي أدت إلى زيادة عجز حساب المعاملات الجارية وجاء أبرزها تراجع فائض الميزان الخدمي بمعدل ٤٢،٩% ليقتصر على٥،١ مليار دولار مقابل نحو ٩ مليار دولار كنتيجة لتراجع الإيرادات السياحية بمعدل ٥٠،٧% لتقتصر على ٤،٩ مليار دولار في العام المالي الماضي مقابل ٩،٩ مليار دولار في العام المالي السابق عليه.

- بينما تراجعت متحصلات النقل بمعدل ٤،٥% خلال العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠ لتسجل ٧،٥ مليار دولار مقابل ٧،٩ مليار دولار في العام المالي٢٠١٩ /٢٠٢٠ نتيجة أساسية لانخفاض متحصلات شركات الطيران تأثراً بالجائحة، بالإضافة إلى إرتفاع عجز الميزان التجاري غير البترولي بمعدل١٦،٧% في العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠ ليسجل ٤٢،١ مليار دولار مقابل٣٦ مليار دولار العام

المـالي٢٠١٩/٢٠٢٠ نتيجـة لارتفـاع المـدفوعات عـن الـواردات الـسلعية غيـر البترولية بما يفوق الزيادة فى المتحصلات من الصادرات السلعية غير البترولية.

- وارتفعت المدفوعات عن الواردات غير البترولية لتسجل٦٢،١ مليار دولار بزيـادة ٨،٢ مليار دولار تتضمن ارتفاع فى كلا من الواردات من السلع الوسيطة بنحو ٣،٣ مليار دولار والمواد الخام بمقدار٧٣٦،٣ مليون دولار، كما ارتفعت الواردات من السلع الاستثمارية بمقدار ٥٢٩،٣ مليون دولار.

- أما عن تحويلات المصريين العاملين بالخارج فقد أشار البنك المركزي المصري إلـى إرتفاعهـا بمعـدل ١٣،٢%خـلال العـام المـالي٢٠٢٠/٢٠٢١ ليـسجل ٣١،٤ مليار دولار مقابل ٢٧،٨ مليار دولار في العام المالي السابق٢٠١٩/٢٠٢٠، كما تحسن عجز الميزان التجاري البترولي ليقتصر على٦،٧ مليون دولار فقط مقابل عجـز بلـغ ٤٢١ مليـون دولار، وذلـك نتيجـة لإرتفـاع الـصادرات البتروليـة بمقـدار١١٧،٣ مليـون دولار لتبلـغ حـوالى ٨،٦ مليـار دولار بينمـا انخفـضت الواردات البترولية بمقدار٢٩٧ مليون دولار و أيضا تبلغ حوالى٨،٦ مليار دولار.

- وفقد أشـار أيضا البنـك المركـزي- فـي تقريـره- إلـى تحـول الاسـتثمارات بمحفظـة الأوراق الماليـة فـى مـصر إلـى صـافي تـدفق للـداخل بلـغ ١٨،٧ مليـار دولار مقابـل صـافي تـدفق للخـارج بلـغ ٧،٣ مليـار دولار، فـي حـين تراجـع الاسـتثمار الأجنبـي المباشر فى مصر ليحقق صـافي تـدفق للـداخل اقتـصر علـي نحـو ٥،٢ مليـار دولار مقابل نحو٧،٥ مليـار دولار خـلال العـام المـالى السـابق ٢٠١٩/٢٠٢٠ وجـاء ذلـك كنتيجة للقيود والمخاوف التي فرضتها الجائحة.

- وفـى المقابـل، انعكـست الأزمـة إيجابيـاً علـى بعـض القطاعـات، مـن أبرزهـا قطـاع الاتصالات. والذى حقق معدل نمو سنوى فى العام المالى٢٠١٨/٢٠١٩ ليصل إلى

حوالى١٦،٧% ليظل تأثيره غير متناسب مع دفع النمو بشكل كبير نظراً لضآلة نسبتة من الناتج المحلى الإجمالى والتى تبلغ حوالى ٢%، ويرجع ارتفاع معدل نمو قطاع الاتصالات إلى توجة الدولة نحو الشمول المالى والتحول الرقمى، فقد بلغ عدد مستخدمى الأنترنت المحمول حوالى٣٩ مليون مستخدم بمعدل نمو سنوي حوالى١١%.

- وقد ساهمت الجائحة فى سرعة التحول الرقمى فى قطاعات التعليم والخدمات المالية والتجارة الإلكترونية . إذ أدت القرارات الحكومية بتعليق الدراسة وفرض حظر التجوال الجزئى والتوسع فى تطبيق الإجراءات الإحترازية واتجاة المؤسسات الحكومية للسماح للموظفين بأداء مهامهم الوظيفية من المنزل عبر الإنترنت إلى تزايد الطلب بشدة على شبكات الإنترنت.([1])

## المطلب الثانى

## سياسات التخفيف والتكيف مع تداعيات

## جائحة كوفيد-١٩ فى مصر

إعتمدت دول عدة سياسات تؤدي إلى تعبئة الموارد والخبرات للتخفيف من تداعيات الجائحة من خلال اعتماد إجراءات على مستوى السياسات العامة

(١) وازرة المالية: البيان التمهيدي ما قبل الموازنة للعام المالي٢٠٢٠ /٢٠٢١ " موازنة مساندة النشاط الاقتصادي والتنمية البشرية والاصلاح الهيكلي" ، أبريل٢٠٢٠.

علـى النطـاقين: الاجتمـاعى والاقتـصادى وهـذا مـا سنـشير إليـه علـى النحـو التالى...

**أولا : سياسات التخفيف والتكيف لتحقيق الحماية الاجتماعية**

تنوعـت اجـراءات الحمايـة الاجتماعيـة مـن تـداعيات جائحـة كوفيـد-١٩، بـين تـدابير ماليـة، وأخـرى لتعزيـز التـضامن الاجتمـاعي، وأخيـراً تـوفير خـدمات صـحية متنقلـة، وتقـديم دعـم مـادي ونفسي، تـدابير تحقيـق الاسـتدامة والأمـن الغذائي، يتمثـل أهمها فيما يلى:([1])

أ- تـدابير تعزيـز التـضامن الاجتمـاعي:لـضمان حـصول المـستهلكين مـن الفئـات الـضعيفة علـى المـواد الغذائيـة الأساسـية والـسلع الـضرورية بـشكل مـستمرّ وبأسعار معقولة، ومنع التلاعب بالأسعار في أوقات الطوارئ.

ب- توفير خدمات صحية متنقلة وتقديم دعم مـادي ونفسي:تنفيذاً لإستجابة صحية عامة تقوم على نهج شامل للجميع، فضلاً توفير الرعاية، والحفاظ على السلامة في مكان العمل، وسائر التدابير الرامية إلى احتواء انتشار الفيروس.

ج- تدابير تحقيق الاستدامة والأمن الغذائي:والتى تضمن استمرار الإنتـاج الزراعـي وزيادتـه لـسدّ الـنقص المحتمـل فـي الغـذاء محليـاً،عن طريـق تحـسين وتعزيـز مدخلات الإنتاج،وإزالة الحواجز أمام التجارة. بالإضـافة إلـى دعـم صـغار منتجـي الأغذيـة، وتزويـدهم بمـدخلات الإنتـاج كالبـذور والـسماد العـضوي ومبيـدات

(1)John P. Ansah, Natan Epstein &Valeriu Nalban:COVID-19 Impact and Mitigation Policies:A Didactic Epidemiological-Macroeconomic Model Approach,I.M.F ,W.P. 233, Nov. 2020, p15-20

الآفات...الخ، لتربية الماشية والدواجن وإنتاج المحاصيل الموسمية ذات الدورة الزراعية القصيرة.

**ثانيا:سياسات التخفيف والتكيف على النطاق الاقتصادى**

اتخذت الحكومة المصرية مجموعة من الإجراءات الاقتصادية للتخفيف من التداعيات التى أحدثتها جائحة كوفيد-١٩ ترمي إلى التخفيف من تداعيات الوباء وتقوم على نهج شامل ومتكامل من أجل التعافي السريع، وقد صنفت على نوعين ، سياسات خلال المدى القصير، وأخرى على المدى المتوسط. وهذا ما سنشير إليه تباعاً على النحو التالى...

**(١) سياسات التخفيف والتكيف على المدى القصير**

تباينت السياسات التى انتهجتها الحكومة فى الأجل القصير للتخفيف من حدة الجائحة إلى عدة أنواع من السياسات نشير إليها تباعا على النحو التالى ...

أ- إجراءات السياسة المالية

١- تأجيل تطبيق الضريبة الرأسمالية على المقيمين من الأشخاص الطبيعيين والإعتباريين حتى الأول من يناير٢٠٢٢

٢- دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم الإعفاءات الضريبية، ودعم الأجور، وتمديد آجال سداد الديون.

٣- حفز الطلب وخلق فرص العمل، من خلال زيادة الإنفاق الحكومي،لا سيماعلى برامج الرعاية الصحية وأنظمة الاستجابة للطوارئ، فقد تم تخصيص ١٠٠ مليار جنية لمواجهة تداعيات الجائحة اقتصادياً

٤- تأجيل سداد أو تقسيط الضريبة العقارية للقطاعات المتضررة لمدة ٣ شهور.

ب- إجراءات السياسة النقدية: ([1])

١- اتخذ البنك المركزي المصرى إجراءات لتعزيز مستويات السيولة، والتخفيف من الضغوط المالية الرئيسية.

٢- تخفيض أسعار الفائدة النقدية ٣٠٠ نقطة أساس لتنخفض أسعار الفائدة الخاصة بمعدل العائد على الإيداع لليلة الواحده إلى ٩،٢٥% والإقراض١٠،٢٥% وسعر العملية الرئيسية ٩،٧٥%

٣- زيادة أجور العاملين بالقطاع الحكومي من ٣٠١ مليار بموازنة ٢٠٢٠/٢٠١٩ إلى ٣٢٠ مليار جنيه بموازنة ٢٠٢١/٢٠٢٠ .

٤- زيادة المعاشات بنحو ٣٥ مليار جنية فى موازنة ٢٠٢١/٢٠٢٠ ويصل إجمالى دعم المنح والخدمات الاجتماعية بموازنة ٢٠٢١/٢٠٢٠ إلى١٨١ مليار جنية مقارنة بحوالى ١٢٩،٩ مليار جنية بموازنة ٢٠٢٠/٢٠١٩ .

٥- النظر في إمكانية مقايضة الديون والعمل بأدوات أخرى لخفض الديون، وذلك لتعزيز الاستثمارات الاجتماعية وإتاحة الموارد اللازمة للتصدي لتداعيات كوفيد-١٩

(٢) سياسات التخفيف والتكيف على المدى المتوسط

ارتبطت هذة السياسات بتطوير قطاعى الصحة ، وقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على النحو التالى..

(١) د/شيماء أحمد حنفى:سياسات تخفيف تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد المصرى والتكيف معها ،مجلة المنهل الاقتصادى ،المجلد٣،العدد٢ ،جامعة الشهيد حمةلخضربالوادى ،الجزائر،ديسمبر ٢٠٢٠ ،ص٣٦٤-٣٦٥ .

- تطوير قطاع الصحة:

سبق وأشرنا إلى أن الانفاق الحكومى على قطاع الصحة يمثل نسبتة ١،٦٥% من الناتج المحلى الإجمالى ، وهى نسبة ضئيلة جداًمقارنة بالمتوسط العالمي للإنفاق الحكومى على الصحة والذى يبلغ ٥،٨٩% فى عام ٢٠١٦.الأمر الذى يستلزم معه زيادة الإنفاق على قطاع الصحة سواء من حيث تطوير البينة الأساسية أو توفير المستلزمات الطبية، فضلاً عن الاهتمام بالموارد البشرية المتمثلة فى الهيئة الطبية ، والتمريضية، والادارية أيضاً. فى ضوء ذلك زادت نسبة الانفاق على الصحة فى موازنة العام المالى٢٠٢٠/٢٠٢١ إلى ١٠٠% مقارنة بالعام المالى السابق ٢٠١٩/٢٠٢٠.

وقد تضمن مشروع قانون ربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣، إجمالى الاستخدامات فى السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣ نحو٣ تريليون و٦٦ مليار و٣١٤ مليون جنيه.وتتضمن التقرير العام للجنة الخطة والموازنة بمجلس النواب، بشأن مشروع الموازنة العامة للدولة ٢٠٢٢/٢٠٢٣، إلتزام الحكومة بالنسب الدستورية المخصصة للإنفاق على قطاع قطاعات الصحة والتعليم والبحث العلمى، وبيّن التقرير إن النسب الدستورية تستوجب تخصيص نحو ٧٩٢مليار و٥٠٠ مليون جنيه لقطاعات الصحة والتعليم والتعليم الجامعى والبحث العلمى وأن إجمالى ما تم تخصيصه فى الموازنة العامة ٢٢/٢٣ لتلك القطاعات بلغ نحو ٨٦٥ مليارا و٤٦٦ مليون جنيه، وأشارت اللجنة إلى زيادة قيمة الاعتمادات التي خصصتها الحكومة للقطاعات الأربعة مقارنة بالقيمة المطلوبة وفق أحكام الدستور بلغت ٧٢ مليار و٩٦٦ مليون جنيه بنسبة نحو ٩،٢% . كما بلغ المخصص لقطاع الصحة نحو٣٠٩ مليارات و٩٣٨ مليون جنيه.([1])

(١) وزارة المالية:مشروع الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٢٢-٢٠٢٣ ،القاهرة ،٢٠٢٢

- زيادة الاستثمار فى قطاع الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات: ([1])

تبدو أهمية زيادة الاستثمار فى البنية الاساسية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا التعليم، وذلك لدعم التعليم والعمل عن بعد وميكنة تقديم الخدمات الحكومية، وهذا ما تضمنتة الخطة الاستثمارية للدولة للعام ٢٠٢٢/٢٠٢٣ ليواكب برامج وتوجهات الدولة بالمرحلة الثانية من الإصلاح المؤسسى والهيكلى والنمو الاقتصادي، وتقدر الاستخدامات الاستثمارية بحوالى ٤٠٢ مليون و٦٣١ ألف جنيه للعام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢٣، مقابل ٣٤٥ مليونا و٣٤٩ ألف جنيه للعام المالى الحالي٢٠٢١/٢٠٢٢.

وقد حافظت مصر على مكانتها العالمية فى المرتبة الـ ٢٣ عالميا بمجال الأمن السيبراني، وفق تصنيفات وضعها الاتحاد الدولى للاتصالات، وعلى صعيد مؤشرات الأداء الاقتصادى لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، حققت وزارة الاتصالات معدل نمو فى ناتج القطاع بالأسعار الثابتة خلال الربع الثانى من العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٢ بلغت نسبته ١٦،٧ % ليصل إلى ٣٧،٥ مليار جنيه، مقارنة بـ١٦% فى الربع الأخير من العام المالى ٢٠٢٠/٢٠٢١ ليسجل ٣١ مليار جنيه

أن تنامى الاستثمار فى قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أصبح أمرا حتميا لبناء مجتمعات رقمية حول العالم؛ و من المتوقع أن يبلغ إجمالى الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات فى جميع أنحاء العالم نحو ٤،٥ تريليون دولار بنهاية عام ٢٠٢١/٢٠٢٢، بزيادة ٥٪ عن العام السابق ٢٠٢٠/٢٠٢١.ويتوقع أن يصل حجم الاستثمارات الحكومية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات فى العام المالى القادم

(١) حسن بن علي العجمي: الثورة الصناعية الرابعة وتغييرات الحياة الإنسانية، المجلة العربية العدد٤٩٨ ، إبريل٢٠١٨،ص١٥.

٢٠٢٢/٢٠٢٣ حوالى ٢٢،٨ مليار جنيه بنسبة نمو تصل إلى ٢٢٪؛ بما يؤكد أن الدولة المصرية تؤمن بتوجيه استثمارات بشكل متزايد لتحقيق التحول الى مجتمع رقمى متكامل؛ مشيرا إلى ارتفاع مؤشرات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات حيث يعد هو الأعلى نموا فى مصر لمدة ٣ سنوات متتالية بمعدل نمو يصل إلى ١٦%.وتتصدر مصر ترتيب دول أفريقيا فى متوسط سرعة الانترنت الثابت؛ موضحا الجهود المبذولة لتدعيم البنية التحتية المعلوماتية ومد كابلات الألياف الضوئية فى قرى المرحلة الأولى لمبادرة حياة كريمة بتكلفة إستثمارية بلغت٥،٨ مليار جنيه.([1])

(١) د/مروة فتحى البغدادى :اقتصاديات الامن السيبرانى فى مصر،بحث منشور فى مجلة كليه الحقوق، جامعة المنصورة، ٢٠٢٢ ،ص٤٦

## خاتمة البحث

اتخذت الحكومة المصرية مجموعة من الإجراءات والسياسات على المدى القصير والمتوسط لتخفيف التداعيات والتكيف مع الأزمة الراهنة، ومنها زيادة الأجور للعاملين بالقطاع العام،وزيادة المعاشات،وخفض سعر الفائدة،ومنح تسهيلات إئتمانية وإعفاءات ضريبية، ومنح إعانات للعمالة غير المنتظمة والعاملين بالقطاعات المتضررة كالسياحة،وبالنسبة للسياسات على المدى المتوسط فتشمل تطوير منظومة الصحة،وتطوير قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لدعم التعليم والعمل عن بعد وميكنه الخدمات الحكومية .

النتائج والتوصيات

أولاً: نتائج البحث: والتى تستحق الدراسة والاهتمام من جانب الدولة، فى الآتي:

- أمام مصر فرصة كبيرة للاستفادة من الجائحة فى ظل الاهتمام بالبنى التحتية لتنويع اقتصادها وزيادة صادراتها.
- قدر لمصر أن تكون الأكثر عرضة للخطر، ولكن الاهتمام المسبق للحكومة المصرية والإجراءات والتدابير الاحترازية الصارمة حال دون ذلك.
- القدرات والبنى التحتية الصحية هي الأمن الصحي العالمي.هناك دور هام ورئيسي للقطاع الخاص فى التعامل مع حالات انتشار الأوبئة.

**ثانياً : توصيات البحث**

**وفى ضوء ما سبق يوصى البحث بما يلى:**

- **تفعيل إستراتيجية واضحة ومكتملة الأركان للتحول الرقمي، مع وجود جهة مسئولة عن متابعة تنفيذها بالكامل مع كافة الجهات المعنية.**
- **تحسين البنية التحتية التكنولوجية، ومضاعفة الإستثمار في الشبكات ليتمكن من تلبية احتياجات القطاعات المختلفة، وعلى رأسها المنظومة التعليمية.**
- **الاهتمام بضخ الاستثمارات في صناعة التكنولوجيا، وتوجيه البنوك للاستثمار في شركات تكنولوجيا المعلومات.**
- **الاستفادة من الأزمة في عمل التطبيقات اللازمة لخدمة القطاعات المختلفة من قبل الحكومة والقطاع الخاص.**
- **تحسين وضع النظم الصحية لتصبح قادرة على التعامل مع أي وباء مستقبلاً .**
- **يلزم إعتماد أطر قانونية أو تعديل القائم منها لتحسين التخطيط، ودمج أعمال الرقابة على الأمراض، وتقوية التنسيق على مختلف مستويات الحكومات لتعزيز قدرات النظم الصحية.**

## المراجع


أولاً: المراجع باللغه العربية

- الكتب المتخصصة:

١- المركز المصرى للدراسات الاقتصادية: تحليل قطاعى لتداعيات تأثير كوفيد-١٩ على الاقتصاد المصرى-رأى فى كتاب، الكتاب الخامس عشر، الجزء الأول،ابريل ٢٠٢٠.

٢- د/جميلة السعيدى & و آخرين: تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي وسبل مواجهتها ،كتاب جماعى من إصدار المركز الديمقراطى العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا،برلين ،الطبعة الأولى ،فبراير ٢٠٢١

- المؤتمرات :

٣- د/أريوط وسيلة: انعكاسات جائحة كورونا على حركة النقل الجوي، بحث مقدم لمؤتمرجائحة كورونا كوفيد-١٩بين حتمية الواقع والتطلعات،المركز العربى الديمقراطى-برلين-ألمانيا، بالتعاون مع المركز الجامعى-مغنية الجزائر،المنعقد فى ١٥-١٦ يوليو٢٠٢٠.

- المجلات العلمية:

٤- المركز المصرى للدراسات الاقتصادية : رأى في أزمة" لتحليل تداعيات أزمة فيروس كوفيد ١٩ على قطاع الصناعات الدوائية، القاهرة ، العدد١٨ ،يوليو٢٠٢٠

٥- د/خالد زكريا أمين : مراجعة تحليلية للتوصيات المقدمة فى التقارير الدولية للتعامل مع التداعيات الاقتصادية والمالية لفيروس كورونا المستجد ، معهد التخطيط القومى ، سلسلة أوراق السياسات رقم (٣) ، القاهرة ، مايو ٢٠٢٠

٦- د/عصام الجوهرى: تأثير جائحة كورونا المستجد على صناعة تكنولوجيا المعلومات في مصر: الفرص والتهديدات، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المعهد القومى للتخطيط، القاهرة، ٢٠٢٠.

٧- د/سحر عبود & أسماء مليجى:التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على النمو الاقتصادى فى مصر ،سلسلة أوراق السياسات ،إصدار رقم(١) ،معهد التخطيط القومى، القاهرة، ٢٠٢٠

٨- د/سلوى محمد مرسى& د/زينب محمد الصاوى: تداعيات فيروس كورونا الستجد على القطاع السياحى المصرى، سلسة أوراق السياسات، رقم١٠،القاهرة ، معهد التخطيط القومى،مايو٢٠٢٠.

٩- د/شيماء أحمد حنفى: سياسات تخفيف تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد المصرى والتكيف معها ،مجلة المنهل الاقتصادى ،المجلد٣،العدد٢،جامعة الشهيد حمة لخضربالوادى ،الجزائر،ديسمبر٢٠٢٠.

١٠- د/مغاورى شلبى: تأثير جائحة كورونا على واقع ومستقبل القطاع الصناعي في مصر، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط،معهد التخطيط القومى ، القاهرة ،٢٠٢٠

١١- منظمة التعاون الإسلامي : الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-١٩ في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي- الآفاق والتحديات، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، مايو٢٠٢٠.

١٢ـ د/هبه محمود الباز:"الشمول المالي كمدخل للتعامل مع تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد"،معهد التخطيط القومى،سلسلة أوراق السياسات،رقم١٨،القاهرة، يونيو٢٠٢٠.

- التقارير الدورية

١٣ـ البنك المركزى المصرى: التقرير السنوى أعداد محتلفة.

١٤ـ ــــــــــــــــــ: تقرير ميزان المدفوعات لعام ٢٠٢٠ـ٢٠٢١

١٥ـ الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات:"مؤشرات استخدام خدمات الاتصالات في جمهورية مصر العربية"، أبريل٢٠٢٠ ، تاريخ الدخول ٢٣ يوليو٢٠٢٢-https://tra.gov.eg/en/media-center/news/Pages/The-a-Report-on-Telecom-Service-Usage-Indicators- NTRA-Issu in-March-and-April.aspx

١٦ـ الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات: تقرير التجارة الخارجية المصرية غير البترولية،القاهرة، أبريل ٢٠٢٠

١٧ـ صندوق النقد الدولى: تقرير" آفاق الاقتصاد العالمي" ،أكتوبر٢٠٢٢

١٨ـ وازرة المالية: البيان التمهيدي ما قبل الموازنة للعام المالي٢٠٢٠ /٢٠٢١ " موازنة مساندة النشاط الاقتصادي والتنمية البشرية والاصلاح الهيكلي" ، أبريل٢٠٢٠

١٩ـ ــــــــــــــ : التقرير المالى الشهرى، القاهرة، نوفمبر ٢٠٢٠، المجلد١٥،العدد ١٣.

**ثانياً: المراجع باللغة الانجليزية**


1- **Clemens Breisinger, Mariam Raouf, Manfred Wiebelt, Ahmed Kamaly, and Mouchera Karara : Impact of COVID-19 on the Egyptian economy: Economic sectors, jobs, and households ، Ministry of Planning and Economic Development، Regional Program Policy Note(6) ،June 2020**

2- **John P. Ansah, Natan Epstein &Valeriu Nalban : COVID-19 Impact and Mitigation Policies :A Didactic Epidemiological-Macroeconomic Model Approach, I.M.F ,W.P. 233, Nov. 2020**

3- **IMF: "World Economic Outlook: Tentative Stabilization, Sluggish Recovery?", Jan.2020 .**

4- **IMF: "World Economic Outlook", April 2020, https://www.imf.org/~/media/Files/Publications/WEO/2020/April/English/text.ashx?la=en**

5- **Lara Williams : " The state of play: FDI in Egypt " , Invesment Monitor , 28 Aug 2020 Available at :**

**https://investmentmonitor.ai/middle-east-north-africa/ the-state-of- play -fdi-in- egypt**

6- Nordea : Country profile Egypt , Foreign direct investment (FDI) in Egypt, Available at :https://www.nordeatrade.com/en/explore-new-market/egypt/investment

7- Suborna Barua : Understanding Corona omics " The Economic Implications of the Coronavirus (Covid-19) Pandemic، ٢٠٢٠.

8- WTO: New WTO indicator finds services trade weakening into second half of 2019", Services Trade Barometer, Sep.2019 .